تنبيه الفطين

لتهافت تأصيلات
علي الحلبي المسكين
والتي خالف بها نهج السلف الأولين

تأليف
سعد بن فتحي بن سعيد الزعتري

تنبيه الفطين

لِتَهَافتِ تَأْصِيلاتِ «عَلِيٍّ الْحَلَبِي» الْمِسْكِين

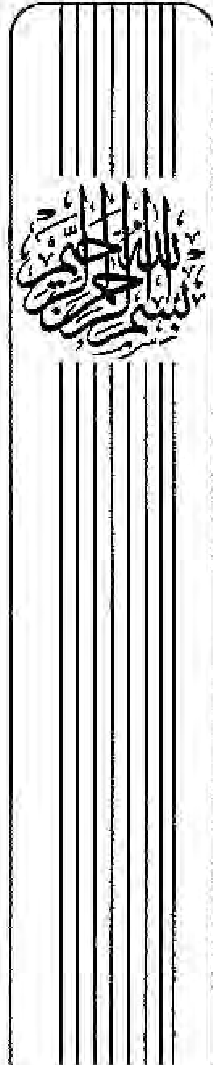
والتي خالفَ بها نَهْجَ السَّلَفِ الأوَّلِين

تأليف

سعد بن فتحي بن سعيد الزعتري

دار علم السلف

دار التوحيد المغرب



الطبعة الأولى

التاريخ: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ١٧٦٧٥ /٢٠٠٩م

دار علم السلف

abdelaala@hotmail.com

القاهرة - ج.م.ع. جوال: ٠١٨/٠٤٦٤٣٩٧

توزيع

دار التوحيد

المملكة المغربية فاس شارع وهران المنفلوطي ٩

هاتف: المكتبة ٠٠٢١٢٦٤١٢٧٠٤٢ - ٠٠٢١٢٦٦١٦١٦٠٦١

Email: dar_tawhid@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين، أحمده وأستعينه وأستغفره، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين -المبعوث رحمة للعالمين- نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فقد سمعت شريطًا مسجلاً[(١)] للشيخ علي الحلبي -هداه الله- يُسأل فيه عن أمور هامة تتعلق بالمنهج السلفي، فوجدت في كلامه أشياء يجب التنبيه عليها، نصحًا لدين الله؛ فلا أحد معصوم عن الخطأ، وكلٌ راد ومردود عليه، خاصة وأن الشيخ الحلبي أصبح يمدح أهل البدع، ويقعد قواعد دخيلة على الدعوة السلفية، وفي هذا الشريط -المسجَّل بصوته- يقرر الحلبي قواعد أهل البدع كما سيظهر في ثنايا هذا البحث -إن شاء الله-. وسأرد على هذه القواعد ردًّا علميًا مدعومًا بالكتاب والسُّنة وأقوال علماء الأمة، فإذا كان الرد علميًا وضع الله له القبول في الأرض، وأمَّا إذا كان بغير علم، لم يكتب له القبول ولا يحتاج منَّا أن نصول فيه ونجول.

وقد جعلت نص كلام الشيخ الحلبي المسجل على فقرات[(٢)]:

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين.

---

(١) انظره في موقع المغراوي التكفيري على الإنترنت.

(٢) فعلت ذلك حتى لا يقال أني بترت النص، بحيث استخرجت المآخذ التي تهمني في الموضوع، وارجعوا إلى الشريط لسماع الكلام كاملاً.

الفقرة الأولى

قال الشيخ الحلبي: «وأنا أقول بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة، كلمة خبر الثقة التي تقال اليوم ليست كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديمًا يقولونها، كلمة خبر الثقة اليوم هي صورة أخرى من صور التقليد للأسف، طبعًا، ولكلمة خبر الثقة الأولى التي كان العلماء يطلقونها كانوا يطلقونها في باب الجرح والتعديل المتعلق بالرواة الان هناك شيخ رأي تلميذًا أو رأي راويًا فمن خلال خبرته به عرف أنَّه ضعيف أو عرف أنَّه ثقة، إذا وثقته لا يقال لي ما الدليل على توثيقي؛ لأنِّي أنا وثقته بعد خبرة وبعد دراية، وكذلك بالتصحيح والتضعيف. التصحيح والتضعيف له شروط وهذه الشروط أحيانًا لها تميز وتميز كبير فليس من المعقول أقول هذا حديث صحيح بسبب كذا وكذا وكذا، يعني هنا يقال خبر الثقة، لكن هل خبر الثقة في تبديع السني أو تسليف المبتدع، هذا لا يعرف في تاريخ الإسلام، هذه قضية الآن الخلط فيها قوي وقوي جدًا ولم أر من يتنبه لها وللأسف الشديد». اهـ

○ والرد على هذا الكلام من أوجه:

(١) قوله: «وأنا أقول بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة».

قلت: قبول خبر الثقة حكم مؤبد في دين الإسلام إلى يوم القيامة، ومن قال غير هذا فقد ردَّ حكم الله وصادم الكتاب والسنَّة وخالف المنهج السلفي الذي درج عليه أهل الحق والسنَّة سابقًا ولاحقًا وإلى يوم القيامة -إن شاء الله-، ومن قال غير هذا فقد بدَّل حكمًا عظيمًا من أحكام الإسلام في أمور الدين والدنيا، وعلى ذلك الدليل من الكتاب والسنَّة وأقوال علماء الأمة المبثوثة في كتب الأصول والحديث والأحكام.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قال القرطبي -رحمه الله- في تفسيره لهذه الآية: «في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً، لأنّه إنّما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا»[1].

وقال الإمام مسلم[2]: «فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السّنة على نفي رواية المنكر من الأخبار».

فدلّ كلام الإمام مسلم على أن الشهادة والرواية حكمهما واحد في القبول والرد.

وقال ﷺ: **«نضر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فربَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»**[3].

فخبر الثقة كان معروفًا مقبولاً في زمن النبي ﷺ، فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال: إن رسول الله قد أنزل عليه قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»[4].

وعن أنس -رضي الله عنه- أنّه قال: «كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح وأبيُّ بن كعب شرابًا من فضيخ وتمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها، قال أنس: فقمت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت»[5].

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٦٤).
(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).
(٣) صحيح الجامع: (٦٧٦٥).
(٤) صحيح البخاري: (١/ ١٥٧) رقم ٣٩٥.
(٥) صحيح البخاري: (٦/ ٢٦٤٩) رقم ٦٨٢٦.

وما جاء عن الصحابة الكرام في قبول آخبار الثقات مشتهر ومستفيض، ثم تتابع العلماء إلى يومنا هذا على قبول أخبار الثقات في الشهادات والروايات خلافًا للشيخ الحلبي حيث قال: «كلمة خبر الثقة التي تقال اليوم ليست كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديمًا يقولونها».

قلت: ومن أين لك يا شيخ هذا التفريق؟ ومن سلفك في ذلك؟ إن الناظر إلى أقوال العلماء يجد أنّهم لم يفرقوا بين قبول خبر الثقة في عصر التحديث وبين قبوله في العصور المتأخرة، وسيأتي كلام العلماء على ذلك.

(٢) قال الشيخ الحلبي: «**كلمة خبر الثقة اليوم هي صورة أخرى من صور التقليد للأسف، طبعًا**».

قلت: إنّ قولك أن قبول خبر الثقة تقليد لم يقله إلا دعاة التقليد وأنصاره، وهذا طعن مبطن في أخبار الثقات العدول في هذا العصر، وكيف يكون تقليدًا إذا قبلنا قولك أنت في خبر من الأخبار! فكلامك غير منصف ولا عادل، وأنا أسألك أين الطائفة المنصورة التي لم تزل موجودة إلى قيام الساعة؟ هل قبول أقوالهم من غير أن نطالبهم بالدليل لثقتهم يكون تقليدًا؟!

قال الصنعاني -رحمه الله-: «... وإذا عرفت هذا تحصيل لك أن من قَبِل خبر الثقة في التصحيح فهو مجتهد في قبول خبره، كما يقبل سائر الأخبار عن الثقات ولا يكون بقبولها مقلدًا»[1].

(٣) قال الشيخ الحلبي: «**وكلمة خبر الثقة الأولى التي كان العلماء يطلقونها كانوا يطلقونها في باب الجرح والتعديل المتعلق بالرواة**».

قلت: وحصر إطلاق هذه الكلمة من قبل العلماء في الجرح والتعديل لا دليل عليه، بل إن إطلاقات العلماء لهذه الكلمة جاء في باب الرواية وفي أبواب

---

(١) توضيح الأفكار (١/ ٢١٩) وانظر إلى كلامه فإنه لم يقتصر على قبول خبر الثقة في التصحيح فقط، بل جعله أيضًا في سائر الأخبار، فتنبه.

الشهادات وفي المعاملات والتجارات، فإذا حصرناها في باب الرواية تعطلت مصالح الناس في دينهم ودنياهم.

قال الحافظ ابن حجر: «وفيه -أي حديث عائشة الولاء لمن أعتق- قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والأمة وروايتهما»[١].

ففرق الحافظ بين الأخبار والرواية، ولم يحصرها في الرواية فقط، بحيث يقبل كلام الثقة فيما يروى عن النبي ﷺ، وفيما يخبر عن الأخبار الدينية والدنيوية.

قال الشافعي -بعد أن تكلم عن باب خبر الواحد في الرواية عن النبي ﷺ-: «والولاة من القضاة وغيرهم يقضون فَتَنْفُذُ أحكامهم، ويقيمون الحدود ويُنَفِّذُ من بعدهم أحكامهم، وأحكامهم أخبار عنهم».

فجعل الإمام الشافعي -رحمه الله- خبر الثقة شاملاً لغير حديث النبي ﷺ، ولم يحصره في باب الرواية فقط، حيث تكلم عن القضاة والولاة في وجوب قبول أخبارهم، ثم قال الشافعي: «ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو خبر يخبر به عن بينة تثبت عنده، أو إقرار من خصم أقر به عنده، وأنفذ الحكم فيه، فلما كان يلزمه بخبره أن يُنَفِذه بعلمه كان في معنى المُخبِر بحلال وحرام قد لزمه أن يُحِلّه ويحرّمه بما شهد منه...»[٢].

قال ابن عبدالبر: «وفيه من الفقه -أي حديث أم سلمة في قبلة الصائم- أيضًا إيجاب العمل بخبر الواحد الثقة ذكرًا كان أو أنثى، وعلى ذلك جماعة أهل الفقه والحديث أهل السنّة، ومن خالف ذلك فهو عند الجميع مبتدع... وهذا بيِّن في إيجاب العمل بخبر الواحد وقبوله ممن جاء به إذا كان عدلاً، والحجة في إثبات خبر الواحد والعمل به قائمة من الكتاب والسنة ودلائل الإجماع والقياس»[٣].

(١) الفتح (١/ ٤١٥).
(٢) انظر: الرسالة (ص٤٢٠- ٤٢١).
(٣) انظر التمهيد (٥/ ١١٥).

فقد أوجب ابن عبدالبر قبول خبر الواحد الثقة وجعله عامًا ولم يخصّصه في الجرح والتعديل.

قال النووي -رحمه الله-: «هذا الذي قاله مسلم -رحمه الله- تنبيه على القاعدة العظيمة التي ينبني عليها معظم أحكام الشرع وهو وجوب العمل بخبر الواحد، فينبغي الاهتمام بها والاعتناء بتحقيقها، وقد أطنب العلماء -رحمهم الله- في الاحتجاج لها وإيضاحها»[1].

قال ابن حزم: واستدركنا برهانًا في وجوب قبول الخبر الواحد قاطعًا، وهو خبر الله تعالى عن موسى -عليه السلام- إذ جاءه ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، إلى قوله -تعالى-: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ﴾ إلى آخر القصة، فصدق موسى -عليه السلام- قول المنذر له، وخرج عن وطنه بقوله، وصوّب الله تعالى ذلك من فعله، وصدق قول المرأة التي أباها يدعوه فمضى معها... فصح يقينًا ما قلنا بأن خبر الواحد ما يضطر إلى تصديقه يقينًا. والحمد لله رب العالمين»[2].

فهؤلاء العلماء وغيرهم كثير ذكروا كلمة (خبر الثقة)، لكنّهم لم يفرقوا في إطلاقها، بخلاف كلام الشيخ الحلبي حيث فرق في إطلاق هذه الكلمة، فقيّد كلام العلماء لها في باب الجرح والتعديل فقط، ويا ليته أخبرنا وفصّل لنا كيف يكون قبول خبر الثقة اليوم، أم هو فقط صورة من صور التقليد؟!

(٤) قال الشيخ الحلبي: **«الآن هناك شيخ رأي تلميذًا أو رأى راويًا فمن خلال خبرته به عرف أنّه ضعيف أو عرف أنّه ثقة، إذا وثقته، لا يقال لي ما الدليل على توثيقي؟»**.

يقال أولاً: للتوثيق والتجريح شروط إذا لم تتوفر هذه الشروط في المجرّح والمعدّل فلا يقبل منه جرح ولا تعديل.

(١) انظر: المنهاج (١/ ١٢٠).
(٢) انظر: الأحكام شرح أصول الأحكام (١/ ١٣٣).

ثانيًا: إذا كان هذا المعدل مِمَّن تتوفر فيه الشروط وبنى تعديله على ظاهر حال الشخص المعدَّل، لكنْ هناك عالم أطلع على أمور يفسَّق بها ذلك المعدَّل فبيَّن حاله الرديئة المفسقة، أفلا نقدم قول هذا المجرِّح على قول ذلك المعدِّل؟ فإذا انضم إلى هذا أن المعدِّل لا تتوفر فيه شروط التعديل والتجريح، وأنَّه يكيل التعديلات الباطلة لمن ظهر فساد حالهم تأكد وجوب قبول الجرح وسقط ذلك التعديل الباطل القائم على الهوى، والروابط الباطلة أو المشبوهة.

(٥) ثم قال الحلبي: «**وكذلك بالتصحيح والتضعيف له شروط وهذه الشروط أحيانًا لها تميز وتميز كبير فليس من المعقول أقول: هذا الحديث صحيح بسبب كذا وكذا وكذا، يعني هنا يقال خبر الثقة**».

قلت: وفي هذا الكلام نظر فقد يصحِّح العالم حديثًا أو أحاديث، فيظهر لعالم آخر أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث فيها علل تخرجها عن نطاق الصحة إلى نطاق الأحاديث الضعيفة والمعلَّة، فيظهر المعترض المعلل تلك العلل إما ببيان ضعف رواتها أو علل قادحة في تلك الأحاديث خفيت على ذلك العالم المصحح لإقناع المنصفين بحججه، كما يفعل أئمة الحديث في بيان العلل لأحاديث قد صححها أئمة كبار قد خفيت عليهم تلك العلل.

وما كتب العلل -مثل كتب أبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني وابن الجوزي- عن طلاب العلم ببعيدة، فكيف يخفى هذا عليك يا حلبي؟!!

(٦) ثم قال: «**لكن هل خبر الثقة في تبديع السني أو تسليف المبتدع، أنا أقول هذا لا يعرف في تاريخ الإسلام، وهذه قضية الآن الخلط فيها قوي وقوي جدًّا لم أر من ينتبه لها وللأسف الشديد**».

قلت: قد أعظمت في ادعائك أن هذا لا يعرف في تاريخ الإسلام، بل هذا المنهج معروف مسطور في دواوين الإسلام، لا ينكره إلا جاهل، أو حزبي دسيس يريد أن يلغي بهذا الأسلوب منهج الجرح والتعديل القائم على أخبار الثقة، فأين

أنت من أخبار أئمة الإسلام عن تبديع المبتدعين التي أودعت في كتب الجرح والتعديل العامة، وفي كتب الجرح خاصة ومنها كتاب الضعفاء للبخاري، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، وكتاب المجروحين لابن حبان، والضعفاء للدارقطني وغيرهم من الأئمة، وفيها تبديع علماء كانوا على السنّة فلما ظهرت منهم بعض البدع صرحوا بتبديعهم وتحذير الناس منهم مثل يعقوب بن شيبة وأمثاله مِمَّن توقفوا في القرآن؟ بَدعهم الإمام أحمد وغيره، ولا تنسى الحارث المحاسبي وأمثاله الذين بدَّعهم أئمة السُّنة، ولا شك أنَّ هؤلاء المبتدعين خير مِمَّن ينافح عنهم الحلبي ويشهد لهم الحلبي بأنَّهم سلفيون مخالفًا فيهم علماء السُّنة الذين اطلعوا على أصولهم الفاسدة وضلالاتهم وولاءاتهم لأهل البدع وكفاحهم عنهم، ولو سئل الشيخ الألباني أو ابن باز أو ابن عثيمين أو غيرهم عن أشخاص فأخبروا أنَّهم من أهل البدع فهل نقبل كلامهم، وظاهر من كلامك ومن وافقك أنّك لا تقبل كلام أهل السُّنة في تبديع المنحرفين عن منهج السلف.

إذن بهذا المنهج لا يوجد أهل بدع اليوم، وهذا هو منهج الإخوان المسلمين «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر (أي لا نبدع) بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وهذا هو الذي يدندن حوله أبو الحسن المأربي فهو يريد منهجًا واسعًا أفيح يسع الأمة ويسع أهل السُّنة.

بل كلامك يا شيخ حلبي ملزم لك؛ لأنَّ الكلام في أهل البدع هو نوع مهم من أنواع الجرح والتعديل، فكيف تفرق بين الكلام في الرواة وبين الكلام في أهل البدع، فهل خبر الثقة في الرواة مقبول، وخبره في أهل البدع مردود؟! لكني أخشى أن تكون ممَّن يسيرون على منهج فالح الحدادي الذي يفرق بين كلام العلماء في الجرح والتعديل وكلامهم في أهل البدع.

وقد سئل فاروق الغيثي أحد المدافعين عن فالح الحربي -عامله الله بعدله-، هذا السؤال: هل الجرح والتعديل الذي في علم المصطلح هو نفسه كلام الأئمة

والعلماء في أهل البدع والأهواء؟!! أو بمعنى آخر: هل نطبق قواعد هذا العلم في الكلام على أهل النّحل؟!!

فقال: إنّ علم الجرح والتعديل جانبي من علوم الشريعة، له ضوابط وقواعد محدَّدة معروفة بينها أهل هذا العلم في كتبهم، أما الكلام في الرجال غير الذين في الرواية؛ فهذا يحتاج إلى عالم محيط بالشريعة، ينظر في الأصول، ويستقرئ الأدلة؛ ليخرج بعدها بحكم على هذا الرجل، وهل خالف منهج أهل السُّنة والجماعة أو لا؟!

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- رادًا على هذا الكلام: «إنَّ علم الجرح والتعديل ليدخل في أبجدياته وأوائله أهل البدع، ولا سيما الدعاة الكذابين منهم، وهات أقوال الأئمة من أهل الحديث وغيرهم في إخراج أهل البدع واستثنائهم من علم وقواعد الجرح والتعديل»[1].

قلت: وأنا أقول للشيخ الحلبي: هات أقوال الأئمة من أهل الحديث في إخراج قبول خبر الثقة في التبديع والتسليف، وقبوله في الرواية، والتصحيح والتضعيف!!

وإليك يا أبا الحارث بعضًا من نقولات السلف في تبديع المبتدعة وتسليف السلفي، وهذه النقولات قبلت من قبل العلماء اعتمادًا على خبر الثقة في هذه الأحكام:

لقد كان الإمام أحمد من أكثر النَّاس بيانًا لحال أهل البدع والإخبار عنهم، وكذلك بيان حال أهل السُّنة والإخبار عنهم، فهل جرح الإمام أحمد للحارث المحاسبي لما سئل عنه فقال: إنّه جهمي يُعد من باب الإخبار عن حال هذا الرجل؟! وهل يدخل هذا في باب خبر الثقة في تبديع المبتدع؟ فالإمام أحمد يخبر السائل أنّه مبتدع، والعلماء قبلوا خبر الثقة في الحكم على هذا المبتدع، ولم يقولوا إن كلامه يؤخذ في باب الرواية، ولا يؤخذ في باب التبديع والتجريح.

---

(١) انظر المجموع الواضح (ص٢٨، ٢٩).

أرسل المتوكل بقائمة من الأسماء إلى الإمام أحمد يسأله عن أناس في تولية القضاء، يعني يسأل ويطلب من الإمام أن يخبره عن حالهم، فإن كانوا أهل سنة ولآهم، وإن كانوا أهل بدعة لم يولهم، فسأله عن أحمد بن رباح فقال فيه: إنّه جهمي معروف بذلك (أي معروف عند أحمد وغيره من العلماء مجهول عند الوالي؛ فالوالي قَبِل هذا الخبر ولم يوله)، وسأله عن ابن الخلنجي فقال فيه أيضًا مثل ما قال في أحمد بن رباح، وسأله عن شعيب بن سهل فقال فيه: جهمي معروف، وسأله عن ابن الثلجي، فقال: مبتدع صاحب هوى، وسأله عن إبراهيم بن عتاب، فقال: لا أعرفه إلا إذا كان من أصحاب بشر المرِّيسي، فينبغي أن يحذر ولا يُقرَّب، ولا يقلد شيئًا من أمور المسلمين[1].

فهذه الأحكام كلها إخبار من الثقة للسائل، الذي بدوره يجب عليه قبول خبره إلا في حالات مستثناةٍ ذكرها العلماء، وهي نادرة الوقوع[2].

قدم داود الظاهري بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد حسن، فكلم صالحًا أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالحًا أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك. قال: ما اسمه؟ قال: داود. قال: من أين؟ قال: من أهل أصبهان، قال: ما صنعته؟ قال: وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه، فما زال الإمام أحمد -أبو عبدالله- يفحص حتى فطن فقال: هذا قد كتب إلى محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنّه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني. قال: يا أبت ينتفي من هذا وينكره، فقال أبو عبدالله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إليّ"[3].

(١) انظر إجماع العلماء ٢٢- ٢٣، للأخ خالد الظفيري.

(٢) إذا شك السائل في خبر الثقة، بحيث جرح من عرف بالسلفية والمنهج الصحيح، فله أن يسأله عن السبب الموجب لهذا الجرح، قال ابن حزم: ولا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه:

أ- إما تثبت الراوي واعترافه أنه أخطأ فيه.

ب- وإما شهادة عدل أنّه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان.

ج- وإما أن توجب المشاهدة بأنّه أخطأ. انظر الأحكام (١/ ١٠٥).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٤).

وقال الفلاس: «عمرو متروك صاحب بدعة»[1].

وقال أحمد: «كان ثور يرى القدر، وكان أهل حمص نفوه وأخرجوه»[2].

وقال أبو توبة: حدثنا أصحابنا أن ثورًا لقي الأوزاعي فمد يده إليه، فأبى الأوزاعي أن يمد يده إليه، وقال: «يا ثور لو كانت الدنيا لكانت المقاربة، ولكنه الدين»[3].

وقال أبو إدريس الخولاني: «ألا إن أبا جميلة لا يؤمن بالقدر فلا تجالسوه»[4].

وقال إسماعيل ابن علية: قال لي سعيد بن جبير غير سائله ولا ذاكرًا ذا كله: «لا تجالسوا طَلقًا، يعني: لأنه مرجئ»[5].

هذه النقولات عن الأئمة -وغيرها كثير- تفيد أن أخبارهم في أهل البدع مقبولة ولا يجوز ردها، وإلا نكون قد أغلقنا باب جرح أهل البدع، والكلام فيهم، وخلاصة الكلام أن هذه القاعدة: (عدم قبول خبر الثقة في الكلام على أهل البدع) تؤيد أولاً ما يذاع قديمًا وحديثًا من أن خبر العدل الواحد يفيد الظن فلا يقبل في العقيدة والمنهج، وثانيًا: تؤيد أن الكلام في أهل البدع لا يدخل في علم الجرح والتعديل[6].

وأنا أسأل الحلبي هل نقبل أخبار الإمام ابن تيمية وابن القيم والذهبي في تبديع من قبلهم ومن عاصرهم؟ وهل تقبل أخبار الإمام محمد بن عبدالوهاب وأبنائه وتلاميذه في أهل البدع؟ وهل تقبل في هذا العصر أخبار الألباني وابن باز والعثيمين وعلماء السنة في مصر والشام واليمن والهند في أخبار أهل البدع وبيان حالهم أو لا؟

---

(١) الميزان للذهبي (٣/ ٢٧٣).
(٢) الميزان للذهبي (١/ ٣٧٤).
(٣) السير للذهبي (١١/ ٣٤٤).
(٤) الإبانة لابن بطة (٢/ ٤٤٩).
(٥) الإبانة (٢/ ٤٥٠).
(٦) والأولى: حامل رايتها المأربي، والثانية: حامل رايتها فالح الحربي.

إن قلت: لا، فقد ظهر حالك، وإن قلت: نعم، فقد هدمت منهجك، وهو أحسن لك من الاستمرار في مضمار الحزبيين من القطبيين وغيرهم في إسقاط علماء السنة المعاصرين ومنهجهم الأصيل القائم على الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح[1].

وقد سئل فضيلة الشيخ النجمي -رحمه الله-: يا فضيلة الشيخ كثير من الناس لا يتثبتون في قضية التبديع، والتفسيق، ويأخذون الناس بالظن، وبهذا يحصل تفريق بين الأمة الإسلامية، كما هو حاصل في هذا الزمان، فهل من توجيه سديد حول التثبت في قضية التبديع، والتفسيق، والتكفير، وأن يرجع في ذلك إلى علماء هذه البلاد، وفقهم الله وجزاكم الله خيراً؟

فقال: لا شك أن الواجب على الإنسان أن يتثبت في الأمر، لأن هذا القول، أنت لا بد أن تطالب عليه ببيان، أو أن تُسأل عنه أمام الله -عز وجل-، فكل من يقول في الناس، يجب عليه أن يقول بشيء مؤكد، وألا يكون بالظن، أما الإنسان الساكت، فهذا يقال عنه: بأنه ساكت لا هو من هؤلاء ولا هو من هؤلاء، إنما يعرف أهل السنة، والطريقة السلفية، يعرفون بسيرهم على هذا النهج ومحبتهم لأهله وانضوائهم تحت لوائه، وهناك أقوام، ربما أنهم يغترون بأناس من أهل البدع يظهرون الصلاح، ولكن وراء هذا الصلاح أمر خفي لا يعرفه كثير من الناس، فهذا يؤخذ فيه بقول من عرفوه، إن كانوا ثقات، فالنبي ﷺ لما أعطى أناساً من رؤساء القبائل، أعطاهم على مائة من الإبل وعلى خمسين من الإبل، من غنائم هوازن، جاء رجل فقال: إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، فقال النبي ﷺ: «**ويحك أيأمنني من في السماء ولا تأمنوني**» (يعني الله ائتمنني على أهل الأرض، فأرسلني إليهم، أي جعلني رسولاً إليهم، وأنتم لا تأمنوني على شيء من حطام الدنيا)، فقام أحد

---

(١) ولماذا قبلت خبر محمد حسان في توبته المزعومة، ولم تقبل خبر العلماء في أبي الحسن المأربي، أم أنك تكيل بمكيالين وتزن بميزانين؟!!

الصحابة وقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «**إنه يخرج من ضئضئ هذا، أقوام تحقرون صلاتكم عند صلاتهم، وصيامكم عند صيامهم وقراءتكم عند قراءتهم؛ يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية**»، وقال في وصفهم: «**طوبى لمن قتلهم أو قتلوه**»، وقال في وصفهم: «**إنهم كلاب النار**» ومع ذلك فإنه قال ﷺ: «**تحقرون صلاتكم عند صلاتهم**».

ولقد كان الذين يذهبون إلى مخيم الخوارج، يأتون إليهم، ويسمعون لهم دوي كدوي النحل حتى أنهم من كثرة صلاتهم، تصير ركبهم مثل ثَفِنَ الإبل، ولكن مع ذلك يقول عنهم النبي ﷺ: بأنهم كلاب النار. ما هي الآراء التي أدت [بهم] إلى هذا؟

١- أنهم كفَّروا المسلمين.

٢- وأنهم يرون الخروج على الأئمة.

٣- وأنهم أوجبوا الخلود في النار لأهل المعاصي.

٤- أنهم رفضوا السنة.

فهذه الأربعة آراء، هي التي استحقوا بها هذا الوعيد، إذا فلا يجوز أن نغتر بظاهر الإنسان؛ لا شك أنا نقول: بأن هذا ظاهره الخير ما لم نعرف فيه شر، فإذا قيل لنا أن هذا الإنسان من وراءه كذا فيجب علينا قبول من قال لنا، إذا كان هذا موثوقًا، وإن أهل العلم؛ عندما يقولون عن قوم: بأنهم مبتدعة، فإنهم لا يقولون هذا القول اعتباطًا، وإنما يقولونه بأمور استندوا إليها إما من إقرارهم وإما من كلام من صحبهم، وتركهم، وإما، وإما.... أمور استفاضت عنهم، وتوالت عليها إثباتات كثيرة، ولكن المشكل أن خوارج زماننا يوافقون الخوارج الأولين في تكفير أصحاب الكبائر، والخروج على الأئمة يوافقونهم على ذلك في الخفاء، وينكرونه في الظاهر مع أنهم يعدون العدة للخروج على ولاة الأمر حين تسنح لهم الفرصة[1].

---

(١) الفتاوي الجلية عن المناهج الدعوية، للشيخ أحمد بن يحيى النجمي (ص٢١- س٢٧).

(٧) ثم قال الشيخ الحلبي: «**هذه قضية الآن الخلط فيها قوي وقوي جدًّا، ولم أر من يتنبه لها، وللأسف الشديد**».

قلت: ومن هذه النظرة السوداء تنطلق إلى ردّ أقوال علماء السنة والتوحيد في أهل الفتن والأصول الفاسدة، والمتمردين على أهل السنة مثل أبي الحسن المأربي، والمغراوي، وعدنان عرعور، وأمثالهم، وتخالفهم في مواقفهم السلفية القائمة على الحقّ وعلى المنهج السلفي؛ وكل مواقفك ضدهم قائمة على الخلط والخبط والتمويهات والمغالطات، فإلى متى تحامي بهذه الأصول الفاسدة عن أهل الباطل والفتن، وتقف بالمرصاد لأهل السنة معارضًا ومحاميًا عن أهل الأهواء.

ثم إن صح كلامك فأنت لم تر أحدًا سبقك بالتنبيه على هذا الخلط، وهذا فيه لمز[1] بالعلماء والمشايخ حملة الدعوة السلفية في بيان هذا الأمر الخطير كما تقول وتقرر، فأين الشيخ الألباني من هذا الكلام والتحذير منه، وكذلك الشيخ ابن باز والعثيمين، والشيخ ربيع وغيرهم، فهم على قولك (-أنك لم تر- نفي جازم) قد قصَّروا، ولم ينصحوا الشباب لهذا الأمر العظيم.

الفقرة الثانية

قال الشيخ الحلبي: «**حتى موضوع الجرح والتعديل كله المعاصر ليس له علاقة بموضوع الجرح والتعديل الماضي، الجرح والتعديل الماضي قام على أساس حفظ الرواية، الآن الرواية استقرت، لكن نحن لا نقول بأن علم الجرح والتعديل انقطع، لكن نقول علم الجرح والتعديل انتقلت وجهته، وأنا رأيت كلمة للشيخ مقبل بهذا المعنى؛ الجرح والتعديل انتقلت وجهته وجهة المرويات، ولو أردنا أن نربط الجرح والتعديل بالمرويات فقط لانتهت المرويات وانتهى الجرح والتعديل، لكن الجرح**

(١) من صفات الحدادية التهوين من شأن العلماء.

والتعديل الآن مرتبط بالبدع والتحزب والتكفير والعصبية، هذه الأشياء وهذه الأشياء، لا يقال والله هذه لا يعرفها إلا أهل الحديث، وممكن عالم عقيدة يعرفها أكثر من عالم حديث، إذًا لا يقال والله فلان عالم حديث إذًا هو يعرف الجرح والتعديل المعاصر أكثر من غيره، لا هنا الحجة هي التي تضبط الموضوع، الحجة هي التي تضبط الموضوع، يقال فلان كذا وفلان كذا، وبالتالي أنا أقول باختصار شديد: القضية الآن إذا ضبطنا موضوع الجرح والتعديل لأهل العلم -ولا ينبغي أن يكون إلا لأهل العلم- يخرج عامة الطلبة، عامة الطلبة ليس لها علاقة بالجرح والتعديل، حتى الجرح والتعديل القديم إليّ (كذا) له أهله كان المتكلمون فيه قليلين، الذهبي ألف رسالة بالجرح والتعديل أو السخاوي والذهبي له: ذكر من يعتمد قوله بالجرح والتعديل، رسالتان صغيرتان كل رواية ليس فيها أكثر من مائتين أو ثلاثمائة راوي (كذا) عفوًا عالم، وهؤلاء لو أنك غربلتهم لم تجد منهم خمسين مكثرين، والخمسون المكثرون لم تجد منهم عشرة، وهم أكثر من تدور عليهم الرواية كأبي حاتم والبخاري وأبو زرعة وابن المديني وابن حبان والعجلي وابن شاهين، يعني قله محسومة ابن عدي العقيلي كلهم (١٠ - ١٥) تدور عليهم، الآن صار الجرح والتعديل على كل لسان، صار من يفهم ومن لم يفهم يتكلم بالجرح والتعديل، وإذا تكلم بالجرح والتعديل بغير ضوابط وبغير رحمة؛ أنا رأيت كلمة لابن تيمية -رحمه الله- يقول: «الرد يجب أن يكون بعدل وإحسان لا للتشفي والانتقام»، ترى الآن الذين يكتبون كأنه ليس تشفيًا كأنه تعطش، كأنه تعطش، كأن الواحد صار الواحد والعياذ بالله كأنه مصّاص للدماء ينتظر الفريسة وإذا وقعت لا رجعة لها، وإذا تاب لا توبة له (الله يقبل التوبة عن عباده) هؤلاء لا يقبلون، يقولون هذه توبة مغشوشة، هذه توبة تقية، هذا توبته ناقصة، هاي يا أخي الله أكبر، افتح إذا ظهرت بوادر التوبة افتح له، افتح له، هناك أناس يصرون، أيهما أفضل هذا الذي يتوب ويظهر التوبة ولو كانت ناقصة حتى تعينه، الرسول يقول: «لا تكونوا عونًا للشيطان على أخيكم» الآن هؤلاء

بدل أن يكونوا عونًا لأخيهم على الشيطان صاروا عونًا فعلاً للشيطان على أخيهم مخالفين حديث رسول الله -عليه الصلاة والسلام- قضية حقيقة خطيرة».

○ والرد على هذا الكلام من أوجه:

(١) قال الشيخ الحلبي: «**حتى موضوع الجرح والتعديل المعاصر ليس له علاقة بموضوع الجرح والتعديل الماضي**».

قلت: على كلامك هذا تسقط كل جهود أهل السنة في هذا العصر في نصرة السنة والذب عنها وعن أهلها، وتحكم عليهم بأنهم لا صلة لهم بالسلف ولا بمنهجهم، وتحكم ببراءة أهل الأهواء، وتفسح لهم المجال ليسرحوا ويمرحوا في ميادين أهل البدع ومناصرتهم والذب عنهم، ولو كنت من أهل السنة حقًا ما قعدت هذه القواعد ولا انبريت مهاجمًا لأهل السنة ومحاميًا عن أهل الأهواء وتأصيلاتهم الفاسدة.

وإدعاؤك هذا باطل لا دليل عليه، إذ لم نسمع أحدًا من العلماء قال هذا القول الظالم الجائر الذي وراءه التدليس والتلبيس على الناس، إنَّ علم الجرح والتعديل أصل أصيل في هذا الدين وأدلته كثيرة من الكتاب والسنة[1] وأقوال الأئمة، وهذا يدل على أنه باقٍ ومستمر إلى قيام الساعة من غير تغير في موضوعه ولا وجهته، وأهل السنة المعاصرون سائرون على منهج أسلافهم ولا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي وعد الله، فتب إلى الله من خذلانهم ومخالفتهم.

إن الرد على أهل البدع داخل في علم الجرح والتعديل، وأهل البدع موجودون قديمًا وحديثًا وإلى قيام الساعة، والعلماء يتكلمون في هذا الباب بناء على هذا العلم، فكيف يكون موضوع الكلام على أهل البدع قديمًا لا علاقة له بالكلام على أهل البدع حديثًا؟!

---

(١) سنذكرها لاحقًا في الرد على قوله: إن الجرح والتعديل لا دليل عليه من الكتاب والسنة.

إنَّ علم الجرح والتعديل قائم على نقد الرجال توثيقًا وتجريحًا، وأول ما يدخل في هؤلاء الرجال رواة الحديث النبوي، ويدخل أيضًا في هؤلاء أهل الفسق والفجور، وأهل البغي والتعدي، وهؤلاء موجودون سابقًا ولاحقًا، ويدخل أيضًا في هؤلاء أهل البدع والأهواء من خوارج وغيرهم، وهؤلاء موجودون سابقًا ولاحقًا، ويدخل أيضًا في هؤلاء الشهود الذين يطلبهم القاضي لأداء الشهادة.

قال أبو حاتم ابن حبان -رحمه الله- في مقدمة كتابه (المجروحين من المحدثين): «أجمع الجميع على أن الشاهدين لو شهدوا عند الحاكم على شيء من حطام هذه الدنيا ولم يعرفهما الحاكم بعدالة، أن عليه أن يسأل المعدل منهما؛ فإن كتم المعدل عيبًا أو جرحًا علم فيهما أثم؛ بل عليه الواجب أن يخبر الحاكم بما يعرف منهما من الجرح أو التعديل، حتى يحكم الحاكم بما يصح عنده...».

فقد استعمل علم الجرح والتعديل في الحكم على الشهود، فهل هذا العلم المستعمل في باب المحاكم الشرعية سابقًا لا علاقة له في محاكم اليوم، أم أن هذا الكلام مردود على صاحبه.

وجاء في عمدة القاري: «ذكر ما يستفاد منه -أي حديث: لعل بعضكم ألحن من بعض-: فيه دلالة على الحكم بالظاهر تشريفًا للأمة... قال: وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يقضي بعلمه في الأموال والقذف خاصة، ولم يشترط مجلس القضاء، واتفقوا على أن يحكم بعلمه في الجرح والتعديل؛ لأن ذلك ضروري في حقه»(١).

إن هذا العلم باق ولم يتغير موضوعه من قبل العلماء السابقين واللاحقين، ومتى اقتضت الحاجة إليه، فإن العلماء يستعملونه في الحكم على الرجال، قال النووي -رحمه الله-: (وهو -يعني الجرح- جائز بالإجماع وواجب للحاجة)(٢)

(١) انظر عمدة القاري (١٣/ ٦).

(٢) انظر رياض الصالحين (ص٤٣٢)، ط. الرسالة.

وقال أيضًا: «اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل[1] فضلاء الأئمة وخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك»[2].

فهذا العلم الشريف هو باب من أبواب النصيحة التي لا استغناء للمسلم عنها في أمور دينه، والنصيحة أحكامها لا تتغير ولا تتبدل.

قال الحافظ الحكمي -رحمه الله- في سؤال وجّه له: ما حكم الجرح والتعديل، وممن يقبل؟ قال: «الجرح جائز لنصيحة المسلمين، ويقبل من عدل عارف بأسبابه، مقبول القول فيه، وهو إذا فسّر مقدم على التعديل»[3].

قال الشيخ مقبل: «هذه الأدلة التي ذكرناها وعمل سلفنا بها في الجرح، إنما هو بحسب الحاجة»[4].

(٢) ثم قال الشيخ الحلبي: «الجرح والتعديل الماضي قام على أساس حفظ الرواية، الآن الرواية استقرت».

قلت: ما زال مصرًا أن هناك جرح وتعديل ماض، وجرح وتعديل حاضر، فهلا بيّن لنا ما هو الجرح والتعديل الحاضر الذي يختلف عن الماضي؟ إن علم الجرح والتعديل لم يقم على أساس حفظ الرواية فقط، بل قام على أساس النصيحة لدين الله والتحذير من أهل البدع وغيرها من أمور الشريعة.

وكأنه يلمح على أن علم الجرح والتعديل قد انتهى وانقطع، هذا هو المفهوم من كلامه، فخاف من كشفه على حقيقته فاستدرك الكلام بأن قال: «لكن نحن لا نقول بأن علم الجرح والتعديل انقطع»، وهذا هو المفهوم من كلامك، وإلا وقعت

(١) ومعنى لم يزل: الاستمرار على هذا المنهج بدون التفريق في المواضيع.
(٢) انظر شرح مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢٤).
(٣) انظر التعليقات الملاح (ص٧٩).
(٤) المخرج (ص٤٤).

في التناقض والروغان. ثم قال: «لكن نقول علم الجرح والتعديل انتقلت وجهته[(١)] وأنا رأيت كلمة للشيخ مقبل بهذا المعنى».

قلت: الشيخ الحلبي يكثر من الإطلاقات غير المفهومة، فهلاَّ شرح لنا كيف أن الجرح والتعديل انتقلت وجهته، مع أنك قلت إن الجرح والتعديل الماضي لا علاقة له بالحاضر، وهذا ينفي أن وجهته قد انتقلت، والأولى إن تقول أن وجهته قد تغيرت بالكلية، وهذا التلون وهذا التلبيس أسلوب جديد ظهر في الآونة الأخيرة.

ثم ذهب يستدل بكلام للشيخ مقبل على هذا الأدعاء، وأنا أقول لك يا شيخ علي: لماذا لم تقبل كلام الشيخ مقبل في المغراوي إنه تكفيري، وهو كلام صريح واضح؟ وتعمد على كلام للشيخ مقبل مفهومه ومعناه أنه يؤيد كلامك -كما تدعي-:

فأولاً: نطالبك بكلام الشيخ مقبل الذي ادعيته.

ثانيًا: أنا لا أظن -والله أعلم- أن الشيخ يوافقك على هذه القواعد الدخيلة، بدليل أننا وقفنا على كلام كثير للشيخ مقبل يصرح فيه أن علم الجرح والتعديل هو هو لم يتغير ولم يتبدل لكن الناس لم يتعلَّموه، ومن هذا الكلام، قال الشيخ مقبل: «لماذا حصلت هذه الضجة الكبرى من كتابنا: «المخرج من الفتنة»؟ حصلت الضجة؛ لأن مجتمعنا اليوم قد جهل فنًّا من فنون العلم، ألا وهو الجرح والتعديل»[(٢)].

فهل يقصد الشيخ الجرح والتعديل الحاضر دون الماضي أو الذي تغيرت وجهته أو هو هو بدون هذه الفلسفات والتراهات التي وراءها ما وراءها من تهميش هذا العلم الذي به يحفظ الدين، وبدونه لا تقوم للدين قائمة؟! ثم ساق الأدلة من الكتاب والسنة على هذا العلم، ورد الشبهة التي تقول أن هذا من الغيبة، ثم قال بعد

(١) يستلزم من هذا الكلام أن علماء الجرح والتعديل اليوم انتقلت وجهتهم أيضًا.
(٢) المخرج من الفتن (ص٢٧).

ذلك -رحمه الله-: «وإذ قد انتهينا عن هذه الشبهة فإني ذاكر بعون الله جملة من الرواة الذين قيل فيهم كذاب، مؤكدًا عمل سلفنا الصالح -رحمهم الله- على الأدلة المتقدمة من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ... ثم ساق أسماء الرواة المتكلّم فيهم.. إلى أن قال: فعلى هذا فنحن إذا قلنا إن عبدالحليم بن محمود شيخ الأزهر مبتدع، ... وكذا إذا قلنا: إن سعيد بن حوي مبتدع... وأبو رية دجال من الدجاجلة... والكوثري والغزالي... إلخ إذا قلنا هذا فلا ينكر علينا»[1].

قلت: لماذا لا ننكر عليه؟ لأنه مشي على منوال أهل الجرح والتعديل وعلى قواعد الجرح والتعديل[2] فلو أن الجرح والتعديل الماضي كله -كما يزعم الحلبي- لا علاقة له بالمعاصر، ولو أنه تغيرت وجهته لما اعتمد الشيخ مقبل -رحمه الله- عليه، وأقام حكمه على هؤلاء المبتدعة بناء على قواعدهم وكلامهم، ونقول مثل ذلك في كلام أهل العلم في أهل الأهواء مثل الشيخ الألباني والمعلّمي وابن باز والعثيمين والشيخ ربيع وأمثالهم.

لكننا بناءً على كلام الشيخ الحلبي ننكر عليه هذا الصنيع، ونقول له قد أخطأت بجرحك اعتمادًا على المنهج القديم، فيجب أن تجرح وفق المنهج المعاصر -الموهوم المزعوم-.

ثم قال الشيخ مقبل -رحمه الله-: «وعلى كل فلا تقوم هذه العجالة باستيعاب العصريين المجروحين، والذي سيقوم إن شاء الله بكتابة جرح وتعديل للعصريين

(١) المخرج من الفتن (ص٤٣).

(٢) قال الإمام الألباني: «فقد قام هؤلاء الأئمة ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة، أو ضعف، أو وضع، وأصّلوا أصولاً متينة، وقعّدوا قواعد رصينة، من أتقنها وتضلع بمعرفتها أمكنة أن يعلم درجة أي حديث، ولو لم ينصوا عليه، وذلك هو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث» السلسلة الضعيفة (١/٤٨). قلت: إن كلامه يدل على أن علم الجرح والتعديل بقواعده باقٍ لم يتغير.

المجروحين هو بعض إخواننا في الله، يقوم بهذا حتى يعرف السني من المبتدع، والصادق من الكاذب، والجاهل من العالم...»[1].

قلت: الحمد لله لا يزال هذا العلم قائمًا، ولا يزال أهله موجودون يؤلِّفون فيه المؤلَّفات، ويجرحون ويعدِّلون ويصححون ويضعِّفون بنفس المنهج ونفس الطريقة، فديننا واحد لا يتغير ولا يتبدل على مر العصور.

(٣) قال الشيخ الحلبي: «**الجرح والتعديل انتقلت وجهته وجهة المرويات**».

وقال بعدها: «**لو أردنا أن نربط الجرح والتعديل بالمرويات فقط لانتهت المرويات وانتهى الجرح والتعديل، لكن الجرح والتعديل الآن مرتبط بالبدع والتحزب والتكفير والعصبية**».

قلت: هذا الكلام الأخير يناقض الأول؛ لأنه قد حصر الجرح والتعديل كله في الوجه المنتقل ألا وهو المرويات، ثم ناقض ذلك بأن وجهة الجرح والتعديل في أهل البدع لم تنتقل وإلا لانتهى عنده الجرح والتعديل.

ومفهوم كلامه: أن علم الجرح والتعديل لم ينته في باب أهل البدع وانتهى في باب المرويات، أي أن علم الجرح والتعديل في أهل البدع باق على ما كان، ولم تنتقل وجهته، لأن الانتهاء ضد الاستمرارية، وهذا المفهوم يناقض قوله: «**نحن لا نقول علم الجرح والتعديل انقطع لكن نقول علم الجرح والتعديل انتقلت وجهته**»، أي بما فيه الكلام على أهل البدع، ويناقض قوله: «**الجرح والتعديل كله المعاصر ليس له علاقة بموضوع الجرح والتعديل الماضي**». فما دام أنه لا علاقة له بالماضي فيعني أنه قد انقطع وانتهى ولم يعد مستمرًا[2].

أنا أقول حتى المرويات لم تنقطع بل هي مستمرة إلى يومنا هذا، والمرويات

---

(١) المصدر السابق (ص٤٣)، المخرج من الفتن (ص٤٣).

(٢) فهل هذا الكلام الأخير تسترٌ منه على ما قعَّده من القواعد الباطلة، أم هو الخلط والتلبيس والتدليس والتوهيم، ولا يكون أبدًا توضيحًا لوجود التناقض.

تشمل: التحديث ونقد الرجال والمتن، والتصحيح والتضعيف، حيث يوجد من العلماء من يصحِّح ويضعف، ومن يحكم على الرواة بالقوة والضعف، ويحكم على الأسانيد بالرفع أو الإرسال أو الوصل والانقطاع، ومن يحكم على المتن بالنكارة والشذوذ والعلة.

ومن أمثال هؤلاء العلماء، الشيخ الإمام المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ المعلمي، والشيخ مقبل بن هادي -رحمهم الله جميعًا- والشيخ ربيع المدخلي، وعلماء الهند السلفيون المحدثون، وغيرهم كثير في هذا العصر، فهل هؤلاء العلماء في الجرح والتعديل أيضًا تغيرت وجهتهم عن علماء الجرح والتعديل السابقين.

قال الشيخ الألباني -رحمه الله-: «وإن مِمَّا ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثِّق ومضعِّف، فلا يتمكن من التوفيق بينهما أو ترجيح الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ومعرفة قوية لعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عمليًا مدة طويلة من عمره مستفيدًا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد، عارفًا بالمتشدِّدين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم لا يقع في الإفراط، وهذا أمر صعب قلَّ مَنْ يصير له وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبًا من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء»[1].

وأنا أسأل الشيخ الحلبي: ماذا يقصد الشيخ الألباني عندما قال عن الشيخ ربيع: إنه حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟ هل يقصد الجرح والتعديل الذي تغيرت وجهته، أم الذي لا علاقة له بموضوع الجرح والتعديل الماضي، أم

(١) انظر: الإرواء (٣/ ٣٦٣) ومنهم الشيخ الألباني نفسه قائل هذه الكلمات، فقد شهد له القاصي والداني بذلك.

أن الشيخ أطلق العبارة، ولم تُفهم حتى جئت وأوضحت العبارة بشيء محدث لا دليل عليه؟!!

(٤) قال الشيخ الحلبي: «**وهذه الأشياء لا يقال والله هذه لا يعرفها إلا أهل الحديث، وممكن عالم عقيدة يعرفها أكثر من عالم حديث، إذا لا يقال والله فلان عالم حديث إذا هو يعرف الجرح والتعديل المعاصر**[1] **أكثر من غيره، لا هنا الحجة هي التي تضبط الموضوع**».

قلت: أهل الحديث هم أئمة الجرح والتعديل، وهم الذين بيَّنوا أهل البدع وأحوالهم وعقائدهم ومناهجهم في السابق واللاحق، ومن استقام من أهل العلم نؤيدهم ونؤيد مواقفهم، فَمن بيّن أحوال أهل البدع بل والإلحاد في هذا العصر غير أهل الحديث في البلاد العربي والهند وباكستان؟

وما ابن باز والألباني والمعلمي وأحمد شاكر ومحمد الفقي والشيخ ربيع إخوانه، كالشيخ مقبل وإخوانه إلا نماذج لأهل الحديث المؤمنين بهذا المنهج العظيم الذي يحاول الحلبي بتمويهاته إيقافه والإعلان عن نهايته ونهاية أهله.

قد علمت أن الحلبي يقول: إن خبر الثقة -وهو جزء مهم في علم الجرح والتعديل- لا يكون في تبديع السلفي أو تسليف[2] المبتدع.

وماذا يقصد هنا بالحجة التي تضبط الموضوع؟ أليس خبر الثقة؟ أليس قواعد الجرح والتعديل؟ أليس علماء الجرح والتعديل؟ وهذه العبارة من إطلاقاته الموهمة.

(٥) قال الشيخ الحلبي: «**حتى الجرح والتعديل القديم الذي أهله كان المتكلمون فيه قليلين: الذهبي ألف رسالة بالجرح والتعديل أو السخاوي، والذهبي له (ذكر من يعتمد قوله بالجرح والتعديل) رسالتان صغيرتان... يعني قلة محسومة... كلهم من عشرة إلى خمسة عشر تدور عليهم**»[3]. (أي الكلام في الجرح والتعديل).

---

(١) يصر على منهجه في التفريق.
(٢) مع أنه هو الذي يسلف أهل البدع وبدعهم، وينصرهم على أهل السنة.
(٣) لاحظ من كلامه أنه حصر الجرح والتعديل في الرواة دون أهل البدع، فهو يتفق مع فالح في المنهج.

قلت: السخاوي من القرن العاشر فهل هو عندك من أهل الجرح والتعديل الماضي أم من أهل الجرح والتعديل المعاصر؟! وما هو الضابط الذي عندك الذي يمكن أن نجعله حداً للقديم والجديد؟!

ثم إن كلامك هذا فيه من التحقير والتهوين بشأن هذا العلم الذي لولاه لَمَا عبدنا الله -عز وجل- كما يريد، ولدخل في هذا الدين التحريف والتشويه والدسُّ والكذب والوضع في أحاديث رسول الله ﷺ، إن المتكلمين بهذا العلم كثير والحمد لله منذ أن أرسل الله رسوله ﷺ وإلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة.

بل هذا العلم موجود في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم: قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ٣٤]. وهذا جرح من الله -تبارك وتعالى- لعلماء أهل الكتاب.

وقال تعالى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾، هذا جرح أيضًا، والآيات في هذا الباب كثيرة.

وفي الصحيحين أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: «**بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة**»، وهذا جرح، وقال ﷺ عن معاوية: «**صعلوك لا مال له**»، وقال عن أبي جهم: «**ضرَّاب للنساء**» كما في صحيح مسلم.

وأما في عصر الصحابة كان العُمَران (أبو بكر وعمر) أول من فتشا عن الرجال في روايتهم للأحاديث خشية أن ينسب الحديث إلى النبي ﷺ خطأ وتوهمًا.

روى ابن شهاب عن قَبِيصة بن ذؤيب: «أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس؟ فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر»(1).

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٢).

وروى الجرير عن أبي سعيد الخدري قال: «كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت فلم يؤذن فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع**»، فقال: والله لتُقِمَنَّ عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي ابن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك»(١).

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «فقد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ»(٢).

قال ابن حبان -رحمه الله-: «وتبع عمر على ذلك التثبت علي بن أبي طالب باستحلاف مَنْ يحدِّثه عن رسول الله ﷺ، وإن كانوا ثقات مأمونين ليعلِّمهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ»، ثم قال: «وهذان أول من فتّش عن الرجال في الرواية وبحثا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهما الناس على ذلك... وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله كان منهم ذلك توقيًا للكذب عليه ممن بعدهم، لا أنهم كانوا متهمين في الرواية»(٣).

قال مجاهد -رحمه الله-: «جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع، فقال: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»(٤).

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٦).
(٢) الفتح (١١/ ٢٦).
(٣) مقدمة المجروحين (١/ ٣٨).
(٤) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣).

وفي عصر التابعين ومن بعدهم إزداد التحري والتوقي في حديث رسول الله ﷺ وازداد معه الكلام في الرجال ونقد أقوالهم، حتى انتهى إلى تدوين هذا العلم في الكتب، فأصبح مرجعًا مهمًا من مراجع السنة المطهرة.

قال محمد بن سيرين -رحمه الله-: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١].

وقال محمد: سمعت علي بن شقيق يقول: سمعت عبدالله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت، فإنه كان يسب السلف»[٢].

وقال محمد: حدثنا عبدالله بن عثمان قال: قال أبي: قال عبدالله بن المبارك: «انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عباد بن كثير فاحذروه»[٣].

وقال الذهبي: «عبدالرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلمًا وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد -والله- يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن...»[٤].

وقال سفيان بن عيينة: «ما كان أشد انتقاد مالك بن أنس للرجال»[٥].

وقال يحيى بن سعيد القطان: سألت شعبة وسفيان ومالك وابن عيينة عن الرجل يُتهم ولا يحفظ الحديث؟ فقالوا جميعًا: بيِّن أمره[٦].

قال ابن ناصر الدين الدمشقي: «وإذا نظرنا في طبقات النقاد من كل جيل

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٢).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢).

(٤) النكت على ابن الصلاح (٣/ ٤٤٠).

(٥) انظر شرح العلل لابن رجب (١/ ٥٢).

(٦) العلل الصغير للترمذي (١/ ٧٣٩).

الذين قُبل قولهم في الجرح والتعديل رأيناهم أئمة بما ذكروا موصوفين، وعلى سبيل نصيحة الأمة متكلمين، كمن كان في المائة وستين من الهجرة وما قاربها من السنين في طبقة النقاد المهرة: مثل شعبة بن الحجاج والأوزاعي والثوري ومالك والليث والحمادين ومحمد بن مطرف، وبعده عبدالرحمن بن مهدي وطبقته إلى حدود المائتين وثلاثين كأبي داود سليمان بن داود الطيالسي والإمام أبي عبدالله بن محمد بن إدريس الشافعي وآخرين، ثم تلاهم بعد ذلك يحيى بن معين في نقد الرجال، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل، وخلق من هذه الطبقة يحكم بنقدهم»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ذاكرًا من يجوز ذمُّه من الأنواع، وليس ذلك من الغيبة، كالكافر، والفاجر، والفاسق، والظالم، والغوي، والضال، والحاسد... إلى أن قال: «وأما الشخص فيُذكر ما فيه من الشر في مواضع».

وذكر منها: المظلوم يذكر ظالمه بما فيه، وساق الأدلة على ذلك، ثم قال: «ومنها: أن يكون على سبيل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم، كما في الحديث الصحيح عن فاطمة بنت قيس لمّا استشارت النبي ﷺ من تنكح؟ قالت: إنه خطبني معاوية وأبو جهم، فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضَرّاب للنساء» فكان هذا نصحًا لها وإن تضمن ذكر عيب الخاطب.

وفي معنى هذا نصح الرجل فيمن يعامله، ومن يوكله، ومن يوصي إليه، ومن يستشهده، بل ومن يتحاكم إليه، وأمثال ذلك.

وإذا كان هذا في مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء، والحكام، والشهود، والعمال أهل الديوان وغيرها، فلا ريب أن النصح في ذلك أعظم، كما قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

(١) انظر الرد الوافر (١/ ١٥).

ثم تحدَّث عن وجوب الكلام في نَقَلَه الحديث، الذين يغلطون، أو يكذبون، وأنه من باب المصالح الدينية العامة والخاصة.

ثم ثنى بالكلام على أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة لكتاب والسنة؛ فقال: «فإن بيان حالهم، وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟» فقال: إذا صام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين.

فتبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله، ودينه، ومنهاجه، وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين.

ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً.

وأعداء الدين نوعان: الكفار والمنافقون. وقد أمر الله بجهاد الطائفتين في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]. في آيتين من القرآن.

فإذا كان أقوام منافقون، يبتدعون بدعًا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تُبيّن للناس؛ فسد أمر الكتاب، وُبدِّل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله» اهـ[١].

وقال ابن القيم -رحمه الله- في مدارج السالكين[٢] -معلِّقًا على قول أبي إسماعيل الأنصاري -رحمه الله-: (وتخلص من رعونة المعارضات)، قال ابن القيم:

(١) مجموعة الرسائل والمسائل: (٥/ ١٠٩- ١١١)
(٢) مدارج السالكين (٣/ ١٢٢- ١٢٣)

«يريد أن هذه الملاحظة تخلِّص العبد من رعونة معارضة حكم الله الديني والكوني الذي لم يأمر بمعارضته فيستسلم للحكمين، فإن ملاحظة عين الجمع تشهده أن الحكمين صدرًا عن عزيز حكيم، فلا يعارض حكمه برأي ولا عقل ولا ذوق ولا خاطر».

ثم ذكر ما معناه أن أمر الله لا يعارض بالشهوة وخبره بالشك والشبهة، وأن المؤمن الواعي يخلِّص قلبه من هاتين المعارضتين، وهذا القلب الذي هذا حاله هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من لقي الله به.

ثم قال: «وأما أهل الإلحاد فقالوا المراد بالمعارضات ههنا الإنكار على الخلق فيما يبدو منهم من أحكام البشرية؛ لأن المشاهد لعين الجمع يعلم أن مراد الله من الخلق ما هم عليه، فإذا علم ذلك بحقيقة الشهود كانت المعارضات والإنكار عليهم من رعونات الأنفس المحجوبة، وقال قدوتهم في ذلك: العارف لا ينكر منكرًا لاستبصاره بسرِّ الله في القدر، وهذا عين الاتحاد والإلحاد والانسلاخ من الدين بالكلية، وقد أعاذ الله شيخ الإسلام من ذلك، وإذا كان الملحد يحمِّل كلام الله ورسوله ما لا يحتمله فما الظن بكلام مخلوق مثله؟ فيقال إنما بعث الله رسله وأنزل كتبه بالإنكار على الخلق بما هم عليه من أحكام البشرية وغيرها، فبهذا أرسلت الرسل وأنزلت الكتب وانقسمت الدار إلى دار سعادة للمنكرين ودار شقاوة للمنكر عليهم، فالطعن في ذلك طعن في الرسل والكتب، والتخلُّص من ذلك انحلال من ربقة الدين.

ومن تأمل أحوال الرسل مع أممهم وجدهم كانوا قائمين بالإنكار عليهم أشد القيام حتى لقوا الله تعالى، وأوصوا من آمن بهم بالإنكار على من خالفهم، وأخبر النبي ﷺ أن المتخلِّص من مقامات الإنكار الثلاثة ليس معه من الإيمان حبة خردل، وبالغ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أشد المبالغة حتى قال: إن الناس إذا تركوه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده، وأخبر أن تركه يمنع إجابة

دعاء الأخيار ويوجب تسلط الأشرار، وأخبر أن تركه يوقع المخالفة بين القلوب والوجوه ويحل لعنة الله كما لعن الله بني إسرائيل على تركه، فكيف يكون الإنكار من رعونات النفوس وهو مقصود الشريعة؟ وهل الجهاد إلا على أنواع الإنكار، وهو جهاد باليد وجهاد أهل العلم إنكار باللسان».

وقال الحافظ ابن رجب -رحمه الله-: «أعلم أن ذكر الإنسان بما يكره محرم، إذا كان المقصود منه مجرد الذم، والعيب، والنقص، فأما إذا كان فيه مصلحة لعامة المسلمين، أو خاصة لبعضهم، وكان المقصود به تحصيل تلك المصلحة؛ فليس بمحرم، بل مندوب إليه.

وقد قَرَّرَ علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم مِمَّن لا يتسع علمه.

ولا فرق بين الطعن في رواة ألفاظ الحديث، ولا التمييز بين ما تُقبل روايته منهم ومن لا تُقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة، وتأوَّل شيئًا منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به؛ ليحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمع العلماء على جواز ذلك -أيضًا-.

ولهذا تجد في كتبهم المصنَّفة في أنواع العلوم الشرعية من: التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء، وغير ذلك، ممتلئة من المناظرات، وردوا أقوال من تضعف أقواله من أئمة السلف والخلف، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادعي فيه طعنًا على من رد عليه قوله، ولا ذمًّا، ولا نقصًا... اللهم إلا أ، يكون المصنِّف مِمَّن يفحش في الكلام، ويسيء الأدب في العبارة؛ فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته، دون أصل ردِّه ومخالفته؛ إقامة بالحجج الشرعية، والأدلة المعتبرة.

وسبب ذلك: أن علماء الدين كُلّهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا.

وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحدٍ منهم، ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين.

فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرًا، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قوله، كما قال عمر -رضي الله عنه- في مهور النساء، وردت المرأة بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]. فرجع عن قوله، وقال: «أصابت امرأة ورجل أخطأ»، ورُوِيَ عنه أنه قال: «كل أحد أفقه من عمر»، وكان بعض المشهورين إذا قال في رأيه بشيء يقول: «هذا رأينا، فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه».

وكان الشافعي (١٥٠- ٢٠٤هـ) يبالغ في هذا المعنى، ويوصي أصحابه باتباع الحق، وقبول السنة إذا ظهرت لهم على خلاف قوله، وأن يُضرب بقوله حينئذٍ الحائط، وكان يقول في كتبه: «لا بد أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب أو السنة، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]».

فَرَدُّ المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية، ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويثنون عليه، فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية.

فلو فُرِضَ أن أحدًا يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة.

بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواء كان في موافقته أو مخالفته.

وهذا من النصيحة لله، ولكتابه، ورسوله، ودينه، وأئمة المسلمين، وعامتهم، وذلك هو الدين، كما أخبر به النبي ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدب في الخطاب، وأحسن الردّ والجواب: فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه الاغترار بمقالته فلا حرج عليه.

وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: (كَذَبَ فلان).

ومن هذا قول النبي ﷺ: «**كذب أبو السنابل**» لَمَّا بلغه أنه أفتى أن المتوفَّى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل، حتى تأتي عليها أربعة أشهر وعشراً.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالاتٍ ضعيفة لبعض العلماء، وردِّها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردِّها عليهم، هذا كلُّه حكم الظاهر.

أما في باطن الأمر: فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته: فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله، ورسوله، وأئمة المسلمين، وعامتهم.

وسواء كان الذي بيَّن الخطأ صغيراً أم كبيرًا، فله أسوة بمن ردَّ من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذُّ بها وأنكرت عليه من العلماء، مثل: المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك.

ثم ذَكَرَ أن العلماء ردوا مقالات لمثل: سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، وطاووس، وعلى غيرهم، مِمَّن أجمع المسلمين على هدايتهم، ودرايتهم، ومحبتهم، والثناء عليهم، ولم يعد أحد منهم مخالفوه في هذه المسائل طعنًا في هؤلاء الأئمة، ولا عيبًا لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات

وما أشبهها، مثل: كتب الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث.

وإما مراد الراد بذلك إظهار العيب على من رَدّ عليه وتنقصه، وتبيين جهله، وقصوره في العلم، سواء كان ردُّه لذلك في وجه من رَدَّ عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمَّهُ الله في كتابه، وتوعد عليه، في الهمز واللمز، ودخل -أيضًا- في قول النبي ﷺ: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه؛ لا تؤذوا المسلمين، لا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته**»[1].

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين.

فأما أهل البدع والضلالة، ومن تَشَبَّه بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم، تحذيرًا من الاقتداء بهم[2].

(٦) قال الشيخ الحلبي: «**الآن صار الجرح والتعديل على كل لسان، صار من يفهم ومن لم يفهم يتكلم بالجرح والتعديل، وإذا تكلَّم بالجرح والتعديل بغير ضوابط وبغير رحمة**».

قلت: هذا تهويل وتفخيم من الشيخ -هداه الله-، وليس هذا النفس يصدر من سلفي غيور على المنهج إذ يصور للناس أن الجرح والتعديل على كل لسان، وهل الناس كل الناس يعرفون هذا العلم حتى يكون على كل لسان، أم أنك تقصد لسان السلفيين، فهذا طعن فيهم؛ لأن السلفيين هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، المتبعون للمنهج الحق على منوال الصحابة والتابعين، وللسلفيين كل

(١) أخرجه أحمد: (٤/ ٤٢٠)، وأبو داود في الأدب رقم: (٤٨٨٠)، والترمذي، وأبو يعلى في مسنده بإسناد حسن، وانظر التعليق عليه ص: (٣٣) من (الفرق بين النصيحة والتعيير) لابن رجب الحنبلي.

(٢) نقلت هذا الكلام من كتاب شيخنا ربيع المدخلي: «رد كل المنكرات والأهواء والأخطاء منهج شرعي في كل الرسالات وسار عليه السلف الصالح الأجلاء»، (ص٣٤).

الحق في أن يتكلموا في أهل البدع بعدما يعرفونهم ويعرفوا مناهجهم، فإن هذا الأمر من دين الله، وقد أمر الله ورسوله والصحابة والسلف بالتحذير من أهل البدع إذا ظهرت بدعتهم، وانتشر غيُّهم وفسادهم، لكنك يا شيخ علي أصبحت منزعجًا من كلام السلفيين في محمد حسان والحويني والمغراوي والمأربي وغيرهم، فأسرعت مهرولاً للدفاع عنهم بهذا المنهج الفاسد، وبهذه التقعيدات الباطلة. وقولك: إنه «**صار من يفهم ومن لا يفهم يتكلم بالجرح والتعديل**» الذي لم يفهم الجرح لا يحلُّ له الكلام، أما الذي يفهم ضممته في التشنيع والتوبيخ، ألا يحق له بعدما فهم أن يتكلم ديانة ونصيحة لله -عز وجل-، لكن هذا النفس غريب على الدعوة السلفية، هذا هو عينه نَفَس القطبيين وأمثالهم، ونفس من سار على نهجهم في إسقاط علماء السنة والنقد مثل المأربي والمغراوي والحويني وعرعور ومحمد حسان..!!!.

وقلت: «**وإذا تكلم بالجرح والتعديل (يعني يكون) بغير ضوابط وبغير رحمة**».

أما الذي لا يفهم فقد عرفنا حاله، والذي فهم هل يدخل تحت هذا الكلام الشنيع الفظيع؟ إن كلامك يشمل الجميع الذي يفهم والذي لا يفهم، فاتقِ الله يا شيخ حلبي، إن هذا الكلام فيه طعن مبطن بعلماء الجرح والتعديل في هذا العصر الذين يفهمون ويتكلمون بالضوابط وبكل رحمة وإنصاف، ثم نحن عرفنا ضوابط الجرح والتعديل الماضي -كما تزعم-، وأنت الآن تتكلم عن ضوابط الجرح والتعديل المعاصر، فهلا تكرمت علينا ببيانها للسلفيين؟!

(٧) قال الشيخ الحلبي: «**أنا رأيت كلمة لابن تيمية -رحمه الله- يقول: (الرد يجب أن يكون بعدل وإحسان لا للتشفي والانتقام)، ترى الآن الذين يكتبون كأنه ليس تشفيًّا، كأنه تعطش، كأن الواحد صار الواحد -والعياذ بالله- كأنه مصَّاص للدماء ينتظر الفريسة وإذا وقعت لا رجعة لها...**».

قلت: نعوذ بالله من هذا التشويه الذي يفوق على تشويه أهل البدع

والتحزب، وما عرفنا من علمائنا إلا أنهم يكتبون وينتقدون بالحجة والبرهان، ومع ذلك أنت لا ترفع رأسًا بحججهم وبراهينهم، وما تؤصل هذه التأصيلات الباطلة إلا لإسقاط كلامهم، فأيّ بلاء أشد من هذا؟ ثم أنت أحق بأن توصف بأنك تكتب للتشفي. ولهذا لا نرى من كتاباتك إلا الدفاع عن نفسك والتشفي لها ولمن ينصرها، نعم هناك من يلبس لباس السلفية ويكتب ويتكلم بالفجور والظلم وللتشفي، فهلا ميّزت بينهم وبين العلماء الذين يكتبون ويتكلمون لوجه الله ونصيحة للمسلمين ودفاعًا عن السنة وأهلها؟ ما رأيت منك إلا الوقوف إلى جانب هذا الصنف والذب عنهم بالتمويهات والتأصيلات الباطلة.

إن الذين يحق لهم أن يكتبوا في الجرح والتعديل هم العلماء وأنت متفق معنا على ذلك، ومفهوم كلامك أنه يكتب وينتقد بدليل وحجة وبرهان، حيث يُظهر عوار وعيب هذا المجروح، وأنت متفق معنا أيضًا في ذلك الذي فهمناه من كلامك، لكنك لم تحمل كلامهم على حسن الظن وعلى المحمل الحسن المطلوب من هؤلاء العلماء، فدخلت في النيات وجعلتهم يكتبون للتشفي والانتقام، وما يدريك أنهم قصدوا ذلك؟ هل شققت عن قلوبهم؟ إنّ هذا الأمر لا يعلمه إلا الله -تبارك وتعالى-، فاتقِ الله في سوء الظن بأهل العلم الذين يرفعون راية الجرح والتعديل في هذا العصر، والله نحسن الظن بهم ولا نحمل كلامهم إلا على باب النصيحة لدين الله لا للتشفي والانتقام، فقد أكثرت يا حلبي من الإساءة بعلماء الدعوة السلفية وبطلاب العلم السلفيين، بل تجرأت جرأة فُقت فيها أهل البدع والنحل، وأهل الضلال والفتن بأن وصفت خصومك بأنهم وحوش وعلى وجه العموم ولم توضح مَن هم، وفي هذا تعطي فرصة لخصوم أهل السنة أن يوّجهوا كلامك إلى علماء فضلاء أبرياء من هذه الأوصاف الذميمة، ويظهر أهل الأهواء الظالمين في صورة المظلومين وما هكذا يفعل الأتقياء. فما هذا الأسلوب المنحط

الدنيء؟ وما هذه الفظاعة الهمجية التي تحملها على من يكتبون بالجرح والتعديل بالدليل والبرهان؟!

إن هذه الألفاظ البشعة في حق من تكلم في أهل البدع لا تصدر من سلفي حريص على الدعوة السلفية، بل تكون من حقود دسيس قد أصابه سهم من سهام الجرح الحق فأوجعه غاية الوجع فذهب يسب ويشتم يظن أنه سيستر ما ظهر وانتشر، وذاع في الآفاق أنه خالف الأثر.

(٨) قال الشيخ الحلبي: «**وإذا تاب لا توبة له (الله يقبل التوبة عن عباده) هؤلاء لا يقبلون، يقولون هذه توبة مغشوشة هذه توبة تقية، هذه توبة ناقصة، يا أخي الله أكبر، افتح إذا ظهرت بوادر التوبة، افتح له، هناك أناس يصِّرون، أيها أفضل هذا الذي يتوب ويظهر التوبة ولو كانت ناقصة حتى تعينه**».

قلت: هذا اتهام بالباطل يتهمه الحلبي على الأخوة السلفيين، فإذا تاب من الذي لا يقبل توبته، لكن التوبة لها شروط، أم أنها عندك مفتوحة لا شروط لها، فالصلاة لا تقبل إلا بشروط، والحج له شروط، وكل عبادة لها شروط، والدعاء له شروط حتى يقبل، ونحن لنا الظاهر، والله يتولى السرائر.

لكنك يا حلبي بهذا الكلام تريد أن تدافع عن المبتدع محمد حسان، وتريد أن تبين للناس أن محمد حسان سلفي ورجع وتاب وأناب فاقبلوه بينكم، وقد رددنا على هذه التوبة المزعومة من هذا المبتدع، فالمبتدع -وغير المبتدع- له شروط في التوبة، فإن طبقها قُبِل منه على الظاهر وإلا ردت توبته، لأنها ليست توبة بل فذلكة ولفة ودورة على السلفيين، وإليك هذه الشروط:

١. الاعتراف بهذه البدعة.

٢. الندم على فعلها.

٣. أن يعاهد الله ألا يعود إليها.

٤. إذا كانت البدعة معلنة، وسمع بها الناس، فيجب عليه أن يعلن توبته على

الملأ، وأن يبين للناس أن ما كان يقوله أو يفعله بدعة محدثة لا دليل عليها، وأنا أتوب وأرجع عنها. قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠].

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «أي رجعوا عما كانوا فيه وأصلحوا أعمالهم وبينوا للناس ما كانوا يكتمونه»[١].

قال ابن القيم: «ولهذا كان من توبة الداعي إلى البدعة أن يبين أن ما كان يدعو إليه بدعة وضلالة وأن الهدي في ضده... فهكذا تفهم شرائط التوبة وحقيقتها، والله المستعان»[٢].

وقد ردّ الشيخ ابن باز -رحمه الله- على أخطاء عبدالرحمن عبدالخالق، وبين ما يجب عليه من توبة فقال: «فالواجب عليكم الرجوع عن هذا الكلام، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في الكويت والسعودية، وفي مؤلَّف خاص يتضمن رجوعكم عن كل ما أخطأتم فيه»[٣].

هذا ولمحمد حسان مخالفات كثيرة قد أعلنها في كتبه وأشرطته بكل حماس، ولم ينصّ على هذه المخالفات في ما تدعيه من توبته.

وقد وقع الشيخ الحلبي في الشيء الذي انتقده على السلفيين بأنهم يقولون إنها توبة ناقصة.

(٩) ثم قال بعدها: **«أيهما أفضل هذا الذي يتوب ويظهر التوبة لو كانت ناقصة حتى تعينه؟»**.

وأنا أقول لك: إن هذه التوبة ناقصة نقصًا كبيرًا، فمحمد حسان لم يعتذر إلى مَن جرحهم[٤] وشهَّر بهم، وهل بيّن مثلاً جسامة انحرافات سيد قطب الذي طالما

(١) انظر المجلد الأول (ص٢٦٣).
(٢) انظر عدة الصابرين (ص٥٥).
(٣) مجموع الرسائل والمقالات: (٨/ ٢٤٢).
(٤) انظر شريطه (غلاة التجريح).

مجّده واستشهد بأقواله، وطعن فيمن انتقده بعلم وبحجة وبرهان، والناس يعلمون مَن يقصد.

(١٠) ثم يقول الحلبي: «**الرسول يقول: «لا تكونوا عونًا للشيطان على أخيكم» الآن هؤلاء بدل أن يكونوا عونًا لأخيهم على الشيطان، صاروا عونًا للشيطان على أخيهم مخالفين حديث رسول الله ﷺ، قضية حقيقة خطيرة**».

قلت: بل أنت في قبولك للتوبة بدون استكمال الشروط إعانة للشيطان على هذا الزاعم للتوبة، وهنا مسألة خطيرة جدًا يجب أن نتنبه إليها، فلقد لبّس بكلامه هذا على السلفيين؛ فجعل التعامل مع توبة الفاسق كالتعامل مع توبة المبتدع، وهذا خطأ؛ لأن الفاسق إذا تاب أو وجدنا عنده بوادر توبة وقفنا بجانبه وأعناه على التوبة الصادقة وأخذنا بيده، ولا نعين الشيطان عليه، أما المبتدع فلا ولا كرامة حتى يعلن التوبة كما أعلن البدعة، وقد ذكرنا قصة داود الظاهري لمّا جاء إلى أحمد بن حنبل فلم يأذن له، مع أنه يظهر عليه التوبة، أو التوبة الناقصة، أو بوادر توبة، فلماذا لم يستقبله، ويفرح بقدومه ورجوعه عن القول بخلق القرآن، فهذه فرصة الأوْلى استغلالها، أم أن الإمام أحمد لم يفتح قلبه، وأعان الشيطان على هذا الرجل الذي جاءه ليقول له: إني لا أقول بأن القرآن مخلوق، فلعلّه في نظر هؤلاء لم يحسن التصرف؛ لأن هذا الرجل سيقول: أنا أتيت من مكان بعيد إلى الإمام أحمد لأبين له أني لم أقل بهذه البدعة وهو لا يريد أن يستقبلني، سأرجع وأرد عليه وأشنّع في حقه، وهكذا بسبب هذا التصرف غير اللائق -كما يزعمون- سيؤدي بهذا الرجل إلى الانتكاس والرجوع إلى البدعة!!

ولا يخفى عليكم صنيع عمر -رضي الله عنه- مع صَبيغ بن عِسْل عندما أدبه بسبب سؤاله عن المتشابه، فما أن تبين لصبيغ خطأ ما كان عليه قال لعمر: قد خرج الذي في رأسي، فماذا فعل عمر؟ هل قال: ما شاء الله هذه بوادر توبة ظهرت عليه تعال أنت أخونا وحبيبنا! بل لم يأمن من هذه التوبة، فأرسله إلى العراق، وأمر

بهجره سنة كاملة، حتى يتحقق من توبتهن والأمثلة على هذا الأمر كثيرة، وهذا - والله- هو المنهج السلفي الحق الذي أصبح الحلبي شيئًا فشيئًا يتنصل منه -نسأل الله له الهداية-.

وقد أيّد الشيخ الفاضل العلامة عبيد الجابري هذا الصنيع وقال: «يجب على حسان أن يعلن توبته ولا يكفي ما أعلنه سرًّا أو في الهاتف»[١]، وبيّن أنك يا شيخ علي تزكي وتقبل توبة أهل البدع والضلال، وأنك مسكين[٢] ضائع في هذا الباب فهلا رجعت وتركت هذا المنهج الفاسد.. -نسأل الله ذلك-.

الفقرة الثالثة

قال الحلبي: «ثم موقف عامة الطلبة إذا اجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه، إذا ما أجمعوا، أنا أقول إذا استطاعوا الترجيح لهم أن يرجحوا ما استطاعوا يأخذوا الأحوط كأي مسألة شرعية، ثم إذا كنت مقلدًا حتى لو رجحت حسبك أن تكون مقلدًا، أما أن تكون مقلدًا ومجتهدًا ومدافعًا وناشرًا وحامل لواء التعديل والجرح في هذا الباب، هذا الحقيقة يخالف منهج السلف، نعم أنا أتكلم عن الطلبة الذين ينقلون عن العلماء، لذلك أنا أقول: العلماء حتى لو صدرت منهم بعض كلمات التبديع حقيقة كلامهم يعني مع بعض المؤاخذات التي قد تكون عليهم مهما كان منضبطًا، لكن المشكلة الآن من سلوكيات وتصرفات الشباب حيث لم يفهموا أن علم الجرح والتعديل أصلاً وجد للمصلحة، علم الجرح والتعديل لا هو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، هو علم ناشئ، نشأ لحفظ الكتاب والسنة أليس كذلك؟ إذًا هو علم مصلحة، فما بالنا نستخدم هذا العلم الذي أنشئ للمصلحة لضرب المصلحة، أو على الأقل لعدم الترجيح بين المصالح في سبيل أن نبدع إنسان، لا ننتبه نقول هذه

(١) ارجع إلى شبكة سحاب (الإنترنت) في شريط مسجل له.
(٢) وهذا السبب الذي من أجله سميته في عنوان البحث بـ«علي الحلبي المسكين».

مصلحة، نعم، لكن لا ننتبه للمفاسد التي قد تترتب على هذه المصلحة، بحيث الآن أنا اذهب وأسافر وأروح لا يوجد مكان في العالم إلا وقد فرقت كلمة السلفيين فيه بسبب فلان وبسبب علان، فلان مبتدع وفلان غير مبتدع، فلان لا يبدع فلان، من لم يبدع المبتدع فمبتدع، كلمات يكررها الشباب وهم لا يعلمون حقائقها، وهم لا يعلمون أصولها، ولا يعلمون فروعها، فالقضية الحقيقة يعني خطيرة، وخطيرة جدًّا، وليس لها من دون الله كاشفة).

○ والرد على هذا الكلام من أوجه:

(١) قال الشيخ الحلبي: «ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوه».

قلت: وهذه من قواعد الحلبي في الجرح والتعديل المعاصر، من قال بهذا الكلام؟ أنت دائمًا تريد أن تحمي منهجك الذي تسير عليه في تزكية أهل البدع بهذه القواعد الفاسدة؛ لأننا لو قلنا له لماذا إلى الآن لم تبدع المأربي والمغراوي؟ أجابنا بهذه القاعدة: حتى يجمع أهل العلم على تبديعهم(!!)، فبعض العلماء لم يبدعهم، وبهذه القاعدة لا ينكر أحد على أحد، فلو قلت إن سيد قطب مبتدع قالوا: مدحه وأثنى عليه فلان، ولم يُجمع على تبديعه وهكذا، وقد نقلت كلام أهل العلم في تبديع المبتدعة، وأنهم يعتمدون على كلام الإمام أحمد في تبديع المبتدع دون الالتفات إلى غيره، فهل يجب علينا إذا بدّع العالم صاحب الجرح والتعديل فلانًا من الناس أن نرحل إلى جميع أهل العلم في الأرض، ونسألهم ماذا يقولون في فلان، وهل توافقون العالم الفلاني في تبديعه؟

بل منهج أهل السنة أن المبتدع إذا بدّعه واحد من أهل العلم -هو أهل لهذا العلم- وجب على الجميع أن يقبلوا قوله فيه، إلا إذا تعارض هذا الجرح بتعديل من أحد المشايخ، فإنّا نطلب من الجارح أن يبين السبب، فإذا بيّنه وجب قبول

قولـه ولا يلتفـت إلى قـول ذلـك الـشيخ المعدّل، وهـذا معـروف في قواعـد الجـرح والتعديل كما سيأتي التفصيل في ذلك لاحقًا.

وأنا أسأل الحلبي: لو أن العالم الفلاني بدع أحد الناس ولم يبدعه العلماء الآخرون بناء على أن هذا العلم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، فهل نأخذ بكلامه؟ أم أن سكوت العلماء يكون ذريعة لردّه، أم نلزمهم بالكلام؟! وهـل كـان العـالم إذا جـرح وعـدّل يطلـب الإجمـاع علـى الجـرح أو لا يجـرح إلا بإجماع؟!

(٢) ثـم قـال الحلبي: «إذا ما أجمعوا، أنا أقول إذا استطاعوا الترجيح لهم أن يرجحوا، ما استطاعوا يأخذوا الأحوط كأي مسألة شرعية، ثم إذا كنت مقلدًا حسبك أن تكون مقلدًا».

قلت: شيئًا فشيئًا تظهر قواعد الحلبي في الجرح والتعديل المعاصر؛ فهذه قاعدة جديدة، وهي أن على طلبة العلم الترجيح في مسألة التبديع، سبحان الله! العلماء وطلبة العلم قبل قليل شبهتهم بأنهم وحوش ومصاصو دماء، ويردون للتشفي والانتقام، ويردون التوبات ووو... والآن يمكن لطلاب العلم الترجيح وإلا أخذوا بالأحوط كأي مسألة شرعية كيف ساويت جرح المبتدع بالمسألة الفقهية الخلافية التي الدليل فيها له أوجه؟!

إننا لنعجب من هذا الكلام، ولم نسمع من العلماء كلامًا في هذا، فكيف نرجح بأن هذا مبتدع أو غير مبتدع؟ نحن نسأل المجرّحين عن سبب التجريح إذا قامت شبهة عليه، وإلا يجب قبول كلام الثقة، فإذا أخبرنا بالدليل فما بعد الحق إلا الضلال، فكيف يكون الترجيح سائغًا؟

أنت قلت: إن الجرح والتعديل أصبح على لسان كلّ أحد، وهنا تنقض هذا القول، وتجعله على خاطر واجتهاد كل أحد، ليس مرجعه العلماء الذين هم يحكمون وغيرهم يتبعون، ما هذا المنهج العجيب الغريب؟! وإذا لم يرجّح أخذ

بالأحوط: أي عدم التبديع! الله أكبر!! فإن كثيرًا من الجهلة لم يقبلوا كلام العلماء في سيد قطب، واجتهدوا واختاروا أنه ليس بمبتدع، ومن لم يجتهد منهم أخذ بالأحوط ولم يبدعه، والله كلامك يفرح به أهل البدع، فهو يسوّغ لهم منهجهم، بل ويقعّد لهم القواعد التي لم تخطر على بالهم.

وإذا لم يأخذ بالأحوط فعليه أن يقلِّد، سبحان الله! ما أكثر التناقض! قبل قليل شنَّعت على من يقبل كلام وخبر الثقة واعتبرته تقليدًا، والآن لا حرج من التقليد، كيف يكون هذا المنهج؟! الله المستعان.

(٣) يقول الشيخ الحلبي: «**حيث لم يفهموا أن علم الجرح والتعديل أصلاً وجد للمصلحة، علم الجرح والتعديل لاهو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، هو علم ناشئ نشأ لحفظ الكتاب والسنة أليس كذلك؟ إذًا هو علم مصلحة**».

لقد تدرج الحلبي شيئًا فشيئًا حتى وصل إلى هذه النتيجة المحدثة، ووصل إلى هذا المفهوم الخطير الذي لا يخرج من طالب علم فضلاً عن عالم، فكيف تقول هذا الكلام -الذي يحمل الطوام- أن علم الجرح والتعديل أدلته غير موجودة في الكتاب والسنة، لا يقول بهذا الكلام إلا جاهل بعلم الجرح والتعديل القائم على أدلة الكتاب والسنة، ونحن قد سقنا الأدلة على ذلك، لكن حسبي أن أنقل كلامًا لبعض العلماء في ذلك.

قال الشيخ الإمام مقبل -رحمه الله-: «وإني ذاكر بعون الله ما تيسر من أدلة الجرح من الكتاب والسنة ثم أقوال أهل الحديث -رحمهم الله-»، ثم ساق أدلة بالعشرات من القرآن والسنة على علم الجرح والتعديل يطول ذكرها فمن أراد الاستزادة يعود إلى الكتاب، ثم بعد الانتهاء من سرد الأدلة قال: «ففي هذه الأدلة دليل على مشروعية الجرح، وأما أدلة التعديل فأكثر من أن تحصى، ولم ينازع فيها

الخصم فلم نوردها، وإن كان إيرادها يقوي أدلة الجرح ويثبتها على أن أدلة الجرح كافية والحمد لله»[(١)].

فماذا يا ترى يقول الشيخ الحلبي عن هذه الأدلة الواضحة الظاهرة لكل أحد؟!

قال ابن حجر: «وفيه حديث: «الحلال بين والحرام بين»، دليل على جواز الجرح والتعديل، قاله البغوي في شرح السنة»[(٢)].

فهذا قول البغوي وإقرار ابن حجر على أن الجرح والتعديل له أدلته من السنة، أم أنهم لم يفهموا كما فهم الحلبي؟!

أقول: من فهم فهمك يا حلبي في أن علم الجرح والتعديل علم وُجِد للمصلحة وهو علم ناشئ؟ وإن كان كذلك -حقًا- فمتى نشأ؟ وفي أي عصر؟ وهل الصحابة لم يعرفوه؟ وهل التابعون جهلوه؟!

إنَّ هذا الكلام فيه طعن وتشويه لهذا العلم العظيم، وفيه تحقير له، فمعنى علم ناشئ: أي أحدث ولم يكن معروفًا.

إنَّ في هذا الكلام تقليدًا لتلميذ فالح (مرزوق الغيثي) حيث قال عن علم الجرح والتعديل: إنه (علم جانبي من علوم الشريعة). فقال الشيخ الإمام ربيع رادًا عليه: «في هذا الكلام حطٌ على علم الجرح والتعديل وأنه علم جانبي أي هامشي»[(٣)].

قلت: فكيف لو سمع كلام الحلبي أنه علم ناشئ، ولم يكن حتى من علوم الشريعة الجانبية، بل لم يكن ثم أنشئ؟! لا بد أن يكون الأمر أصعب وأخطر وأحط!!

---

(١) انظر: المخرج من الفتنة (ص٢٧).

(٢) الفتح (٤/ ٢٩١).

(٣) انظر: أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين (ص١٠).

(٤) قال الشيخ الحلبي: «لا يوجد مكان في العالم إلا وقد فرّقت كلمة السلفيين فيه بسبب فلان وبسبب علان، فلان مبتدع وفلان غير مبتدع...».

قلت: إن من أسباب هذا التفرّق وقوفك إلى جانب أهل الأهواء ودعاة التفرق المجندين للتفريق والتمزيق، ثم ما هذا التشهير بعلماء الجرح والتعديل وطلابه الذين يذبون عن هذا الدين، ويحمونه من كيد المبتدعة المجرمين، هل أغاظك يا حلبي كلام أهل العلم في المبتدعة حتى تهوّل من شأنه، ولماذا لا تفرح ببيان العلماء لحال أهل البدع؟ إن القول: هذا مبتدع وهذا سُنّي هو ما كان عليه الأئمة مالك والشافعي وأحمد ومَنْ قبلهم في زمن الرسول والصحابة والتابعين، فلم نسمع أحدًا من العلماء يُحقّر من شأن هذا العلم ويهوّل مسألة بيان المبتدع، اللهم إلا من أهل البدع والضلال.

ثم هل كلمة الحق في جرح المبتدعة تفرق السلفيين، والله ما تفرق إلا السلفي عن الحزبي، ولا تفرق السلفي عن السلفي، بل يزداد السلفيون تمسكًا بالمنهج عندما يعرفون المبتدعة ويبتعدون عنهم، فما هذا الكلام يا شيخ علي؟!

الفقرة الرابعة

سائل: شيخنا كلمة يقولونها يعني في علم الجرح والتعديل أن الجرح المفسّر مُقدَّم على التعديل المبهم؟

الحلبي: «هذا كلام صحيح، لكن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعًا، ليس كلمة الجرح المفسّر أنه قرآن كريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ممكن يعني الآن قالوا: فلان ترك فلان لكذا، أنا هذه قرأتها في السير ومسجلة عندي، الذهبي يعلّق على واحد قال كان يجرح بالتوهم[1]، يتوهم شيئًا فأخذ يجرح، هذا مفسر عنده، لكن عند

(١) يقصد شعبة بن الحجاج، وهذا ينقله المتأخرون عن هذا الإمام، وفي النفس شيء من صحة هذا الكلام.

غيره وهم وغير مقتنع به قد يكون الجرح الذي عندك ليس الجرح الذي عندي، قد يكون الجرح الذي عندك هو الجرح الذي عندي، لكن أنت توهمت أنه واقع في هذا الراوي، وأنا أقول لم يقع في هذا الراوي، أنت قد تتوهمه مُصرًّا، أنا أتوهمه متأوِّلاً، هل المصر والمتأول سواء؟ إذن القضية ليست بهذه الصورة الجامدة التي تستخدم بها القواعد بصورة -الحقيقة- غير شرعية وغير واقعية، وإلا نحن مع كل هذه الأصول نحن نؤصل هذه الأصول، ونؤسس هذه الأسس، لكن ضمن التنزيل الشرعي الواقعي لا بالأهواء ولا بالخيالات).

○ والردُّ على هذا الكلام من أوجه:

(١) قال الشيخ الحلبي: «هذا كلام صحيح لكن الجرح المفسَّر قد لا يكون مقنعًا».

قلت: قد أحسنت يا شيخ علي الحلبي في تقرير هذه القاعدة العظيمة في علم الجرح والتعديل لكنك سرعان ما نقضت كلامك وأفسدته عندما قلت: «إن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعًا»[1] بهذا الإطلاق من غير تقييد، فما الفائدة -إذًا- من هذه القاعدة، والحق يقال: أنه لا بد أن يعرف الناظر في هذا الجرح: إما أن يكون صاحب عدل وإنصاف ومنهج صحيح فهذا يقتنع بالحجة ولا يتردد فيها، وإما أن يكون صاحب هوى فهذا الصنف لا يقتنع بالحجج والبراهين الواضحة مهما كانت من القوة والوضوح بل والكثرة والوضوح. فقد قال تعالى في هذا الصنف: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]. ولأهل الأهواء نصيب كبير من واقع هذا الصنف.

فأنت ترى الروافض لا يقبلون الحجج الواضحة من الكتاب والسنة في فضائل الصحابة، ولا سيما أبي بكر وعمر مهما كثرت ووضحت.

---

(١) كلمة حق أريد بها باطل.

ولا يقبلون الحجج الدامغة على فساد مناهجهم وعقائدهم مهما كثرت ووضحت، ولا يقبلون الجرح في شيوخهم وآياتهم (!) مهما كثرت الحجج والبراهين، مهما بلغت من الكثرة والوضوح.

لذا تراهم لا يستفيدون من كتاب الله ومن سنة رسول الله ولا من المؤلَّفات الكثيرة، ومنها المنهاج لشيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ضلال شيوخهم وضلال عقائدهم، وقل مثل ذلك في غلاة التصوف ولا سيما أهل وحدة الوجود، لا تقنعهم الحجج الدامغة على ضلال شيوخهم وفساد عقائدهم، وقل مثل ذلك في سائر أهل البدع والأهواء، ومنهم جماعة التبليغ والإخوان المسلمين، وما تفرع عنهم من القطبيين والسروريين، وما تفرع عن هؤلاء من أصحاب مناهج الضلال مثل عدنان عرعور وأتباعه، وأبي الحسن المأربي والمغراوي وأتباعهما، فكم قُدمت لهم من الحجج والبراهين من العلماء على انحرافهم وفساد أصولهم ومناهجهم، فضربوا بكل ذلك في عرض الحائط، وأسقطوا المشايخ الذين أقاموا هذه الحجج أو أيدوها؛ لأنهم أصحاب أهواء، لم تقنعهم الحجج والبراهين، ولكنهم يقتنعون بالأباطيل والأكاذيب والأصول الفاسدة.

ثم من قال من العلماء إن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعًا؟ إنهم يقولون: إذا قام الدليل على خلافه فإنه يتحقق منه، وإلا فالعلماء على قبول هذه القاعدة من غير وجود هذه الفلسفة، وما أدري هل يطبق هذه القاعدة على أهل البدع أو أنه وضعها ليحمي نفسه من دفاعه عن محمد حسان والحويني والمغراوي، يأتي العلماء أمثال الشيخ ربيع والشيخ مقبل والشيخ النجمي وغيرهم فيبدعون المغراوي؛ لأنه تكفيري يكفِّر المجتمعات، فيأتي أمثال علي الحلبي ويقول هذا الكلام أو هذا التفسير لهذا الجرح غير مقنع، ثم على هذه القاعدة يبدع العلماء سيد قطب حيث يقول: إن القرآن مخلوق، فيأتي أمثال الحويني ويقول هذا الكلام

غير مقنع، وهكذا فلا يكون على وجه الأرض مبتدع بناءً على هذه القاعدة الفاسدة الفاجرة، فلو بقيت تحشد له الأدلة على حقيقة ما تقول فيرد كلامك بأنه غير مقنع.

قدم سفيان الثوري البصرة، فجعل ينظر في أمر الربيع يعني -ابن صبيح- وقدره عند الناس، سأل أي شيء مذهبه؟ قالوا: ما مذهبه إلا السنة. قال من بطانته؟ قالوا أهل القدر، قال: هو قدري.(١) فيأتينا أحدهم فيقول هذا الجرح المفسّر غير مقنع، فهو يُظهر السنة، فلماذا حكمت يا ثوري عليه بأنه قدري؟ هل بسبب مجالسته لأهل القدر؟ هذا الكلام غير مقنع، لأن القدري هو الذي يقرر عقيدة أهل القدر!. وعلى هذه القاعدة نستطيع أن نهدم كل ما بناه السلف وكل ما حكموا فيه على أهل البدع بكلمة واحدة (غير مقنع)!!

واعلم أيها القارئ الفطين -رحمني الله وإياك- أنَّ العلماء وضعوا ضوابط في قبول الجرح وعدم قبوله، ومتى يقبل الجرح مبهمًا ومتى لا يقبل إلا مفسَّرًا، وسار العلماء على وفق هذه الضوابط المستمدة من أدلة الكتاب والسنة، بعيدين كل البعد عن الهوى والتعصُّب أو عن رد الجرح بسبب أنه مقنع أو غير مقنع.

قال الحافظ ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلَّمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكًا، أو كذابًا.. أو نحو ذلك. فالمحدِّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهمن ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: (لا يثبته أهل العلم بالحديث). ويرده ولا يحتَج به بمجرد ذلك»(٢).

(١) الإبانة (٢/ ٤٥٦).

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث (ص٧٩).

وقال ابن حجر: «إن خلال المجروح من التعديل قُبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف»[1].

فهلاً أخذ الشيخ الحلبي بكلام العلماء في أبي الحسن، والمغراوي، والحويني وغيرهم اتباعًا لمنهج السلف، هذا ما يفعله كل سلفي يتبع علماء السلف الصالح، فلماذا هذا الروغان وهذه القواعد الفاسدة الجائرة الهادمة لقواعد السلف.

وسأذكر لك أيها الفطين الضوابط التي يُرد فيها الجرح بعد معرفة السبب، ثم قارن بينها وبين قاعدة الحلبي (غير مقنع):

١. يتوقف عن قبول الجرح إذا خُشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.

٢. لا يقبل الجرح في حقّ من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.

٣. لا عبرة بجرح من لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه.

٤. لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح.

٥. لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

٦. قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النسخ من الكتب.

٧. مراعاة اصطلاحات الأئمة التي يطلقونها من ألفاظ الجرح والتعديل.

٨. يراعي سياق الكلام الذي ترد أثناء ألفاظ الجرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها في الراوي.

إلى غير ذلك من القواعد والضوابط.

(٢) قال الشيخ الحلبي: «**قد يكون الجرح الذي عندك هو الذي عندي لكن أنت توهمت أنه واقع في هذا الراوي، وأنا أقول لم يقع في هذا الراوي، أنت قد تتوهمه مُصرًا، أنا أتوهمه متأولاً، هل المصر والمتأول سواء؟**».

---

(١) نزعة النظر (ص٧٣).

قلت: جرح أهل السنة لأهل الأهواء في السابق واللاحق قائم على العلم وعلى الحجج والبراهين الدامغة، وليس على الأوهام والخيالات ويسلم بها أهل العقول والفطر السليمة، ولا يسلم بها أهل الأهواء ويشككون في صحتها ويطعنون في أئمة أهل السنة الأبرياء النزهاء والنصحاء وفي هذا العصر يقوم نقد أهل السنة لأهل البدع من واقعهم ومن كتبهم بالأجزاء والصحائف، ومن أقوالهم المسجلة بأصواتهم، لكن أهل الأهواء في هذا العصر أشد عنادًا ومكابرةً من السفسطات والتشكيك في الحقائق الجلية ما ليس عند أهل الأهواء السابقين.

فهل الكوثريون يسلِّمون بنقد خصومهم أمثال الأئمة المعلمي والألباني، وهل الأحباش يسلمون بنقد الألباني لأباطيلهم وضلالهم؟ وهل الإخوان المسلمون والقطبيون يسلمون للشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ الفوزان والشيخ ربيع والشيخ النجمي والشيخ زيد بن محمد المدخلي وغيرهم بانتقاداتهم لسيد قطب وأمثاله؟

بل هل المجنَّدين لخدمة القطبيين من أمثال عدنان عرعور والمغراوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسان وأمثالهم يسلمون بانتقاد سيد قطب؟

فالتعامل مع النقد والجرح القائم على منهج السلف والقائم على النصح وعلى الأدلة والبراهين بهذه الأساليب المميعة لا يصدر إلا من صاحب هوى.

والمخرج من هذا التوهان الذي قاله هو إقامة الدليل، فإذا كنتُ أملك الحجة في أن هذا الجرح واقع على هذا الرجل -سواء المبتدع أو الراوي- فيلزمك الأخذ به، ولا مجال لقولك (أنت متوهم)، وأما إذا لم يكن معي حجة وأتت معك الدليل على وهمي فالحكم لك فيما تقول، وأما إذا لم يوجد دليل مع هذا ولا مع هذا فيتوقف في المسألة حتى يأتي الدليل.

(٣) قال الشيخ الحلبي: «**نحن نؤصل هذه الأصول ونؤسس هذه الأسس لكن ضمن التنزيل الشرعي الواقعي لا بالأهواء ولا بالخيالات**».

قلت: أولاً: الحمد لله أنك اعترفت بأن هذه القواعد الحديثة، وهذه التأصيلات الفاسدة أصلها ومصدرها الشيخ الحلبي، ولا دخل للعلماء والمنهج السلفي بها.

وثانيًا: كيف يكون تنزيل الأصول الفاسدة تنزيلاً شرعيًا؟!!

الفقرة الخامسة

سائل: ما هي الأسباب التي تخرج الرجل عن السلفية؟

الحلبي: «مخالفة أصل من أصول منهج السلف بغير تأويل سائغ، وبإصرار عليه إذا أقام عليه حجة أهل العلم؛ هذه ثلاثة أصول».

سائل: يعني لو إنسان نقل عن سيد قطب؟

الحلبي: «مجرد النقل عن سيد قطب خطأ، وخطأ ليس سهلاً، لكن هذا وحده ليس كفيلاً أن يكون سببًا لإخراج السلفي عن سلفيته».

سائل: زكّى سيد قطب؟

الحلبي: «وحتى تزكيته يناصح، الآن مفتي المملكة العربية السعودية يزكي سيد قطب، وينقل عن سيد قطب، لو فتحنا هذا الباب ماذا تقول؟ الآن أنا أعطيك عدد مشايخ علماء السعودية ينقلون في كتبهم عن سيد قطب، ولم ينقل لنا عنهم أنهم قالوا: نحن كنا ننقل وتراجعنا؛ لأن الرجل كذا وكذا، من يجرؤ للأسف الشديد أن يقول هؤلاء مبتدعة أو هؤلاء يزكون أهل البدع، نحن نقول هذا خطأ، ولا نوافقه لكن الكلام ليس في التخطئة وعدم الموافقة، الكلام في التبديع؛ هنا البحث».

○ والرد على هذا الكلام من أوجه:

(١) قال الشيخ الحلبي: «مخالفة أصل من أصول منهج السلف بغير تأويل سائغ وبإصرار عليه إذا قام عليه حجة أهل العلم؛ هذه ثلاثة أصول».

قلت: أصول منهج السلف هي الأصول التي ذكرها الأئمة على رأسهم الإمام أحمد في أصول السنة، واللالكائي، وابن بطة، والبربهاري، وغيرهم، فمن خالفها فإنه يخرج عن منهج السلف الصالح، إلا إذا كان جاهلاً بها فإنه ينصح، فإن استمر ولم يستجب، فيحكم عليه بخروجه عن المنهج السلفي.

ولم يأت في كلام العلماء ما يقرر كلام الشيخ الحلبي بأن المخالف يعذر إذا خالف أصول السنة أو المنهج السلفي بتأويل سائغ، وكذلك أنه يعذر إذا خالف أصول السنة بدون إصرار، وبالمثال يتضح المقال: فمن أصول الصنة أو المنهج السلفي أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، فلو جاء أحد الناس بتأويل سائغ في نظره وقال: القرآن مخلوق، أو جاء ثان فقال: خروجًا من الخلاف لا ندري هل القرآن كلام الله أم مخلوق فتتوقف في ذلك؛ لأنه لم يأت دليل صريح يبين هذه المسألة، وهكذا... أو يقول لست مُصرًا على هذه المخالفة لكن أقولها من غير إصرار، فهل يُقبل من هؤلاء هذا المنهج الغريب، وهذه الأصول الدخيلة على المنهج؟

وإذا جاء آخر وقال: لا أومن بعذاب القبر ولكن أصدق به، لأن أحاديثه آحاد ولا تكون العقيدة إلا عن يقين، وهذا التأويل سائغ في نظره.

أم أن هناك أمثلة لا نعرفها يمكن تطبيقها على هذه الأصول، إلا أن الهدف من وضع هذه الأصول حماية نفسه وغيره، والتسويغ لتأصيلاته الفاسدة، ولمنهجه الجديد في مدحه ودفاعه عن أهل البدع أمثال محمد حسان والمأربي والمغراوي، بدليل أن السائل أتبع كلامه بسؤال وهو: «يعني لو إنسان نقل عن سيد قطب؟».

(٢) فقال الحلبي: **«مجرد النقل عن سيد قطب خطأ، وخطأ ليس سهلاً، لكن هذا وحده ليس كفيلاً بإخراج السلفي عن سلفيته»**.

قلت: إذا نقل الشخص عقيدة سيد قطب في تكفير المجتمعات، وفي قوله

بأن القرآن مخلوق، وفي سب معاوية وعمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، وتكفيره لأبي سفيان -رضي الله عنه-، إلى غير ذلك من الطّوام، محتجًا بذلك، فهل لا يكفي هذا في تبديع هذا الناقل والمقرّر لعقيدة سيد قطب؟! لقد حذّر السلف من النظر في كتب أهل البدع، فكيف بالنقل عنهم؟ اللهم إلا على نهج الحلبي التمييعي فهو جائز!.

(٣) قال السائل: زكّى سيد قطب؟ قال الحلبي: «وحتّى تزكيته».

قلت: هذا هو الهدف من هذه القواعد أن يحمي محمد حسان وغيره في ثنائه على سيد قطب، وفي ثناء الحلبي نفسه على محمد حسان والمغراوي والمأربي، فتنبه -رحمك الله- إلى هذه الأساليب الماكرة التي تحمي أهل البدع من كلام العلماء فيهم، فهو يريد أن يقول: إن محمد حسان له تأويل سائغ في مدحه لسيد قطب وابن لادن وعمرو خالد وغيرهم.

فمنذ متى -أخي في الله- الذي يثني ويمدح أهل البدع لا يكون مثلهم بحجة التأويل السائغ أو عدم الإصرار؟

إنّ الذي يمدح أهل البدع هو في الحقيقة يدعو إلى بدعتهم، ويحضُّ الناس على الاقتداء بهم، قال ابن كثير -رحمه الله-: «وهذا البخاري قد خرّج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة -والله أعلم-»[1].

سئل الشيخ صالح الفوزان سؤالاً جاء فيه: من خالف أصول الطريقة السلفية مِمّن هم حولنا وناصر المناهج الأخرى، بأن مدح مؤسسيها ومفكريها، هل يجب نسبته إليهم ليحذره الناس ولا يغتروا به وبمنهجه؟

فقال -حفظه الله-: «من خالف منهج السلف، ومدح المناهج المخالفة لمنهج

---

(١) الباعث الحثيث (١/ ٣٠٠) ط. دار العاصمة.

السلف، ومدح أهلها فإنه يعتبر من أهل المخالفة، تجب دعوته ومناصحته، فإن رجع إلى الحق وإلا فإنه يُهجر ويُقاطع»[١].

والشيخ الحلبي يبرر لمن يزكي أهل البدع بأنه لعله عنده تأويل سائغ، أو أنه ليس مصرًا على هذا المدح، وهذا الكلام من أبطل الباطل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ومن كان محسنًا للظن بهم -وادعى أنه لم يعرف حالهم- عُرِّف حالهم، فإن لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار، وإلا ألحق بهم وجُعل منهم.

وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم؛ فإنه إن كان ذكيًا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله»[٢].

(٤) قال الحلبي: «**لأن مفتي المملكة العربية السعودية يزكي سيد قطب، وينقل عن سيد قطب لو فتحنا هذا الباب ماذا تقول؟**».

هذا كلام باطل: فقولك يزكي بهذه الصيغة يفيد أن المفتي اتخذ تزكية سيد قطب ديدنًا له، وليس الأمر كذلك؛ فإنه المعروف عنه أن لم يحصل منه إلا مرة واحدة -وهذه زلة عالم-، ثم سئل بعد ذلك عمّن يقول -وهو قول سيد قطب-: «وحين يركن معاوية وزميله عمرًا إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة

(١) انظر: الأجوبة المفيدة للشيخ صالح الفوزان (ص١٦١).
ومن الأمثلة الحية التي يطبقها أصحاب هذه الأصول الفاسدة: أن أحد متعصّبي الشيخ مشهور حسن سلمان سأله: لماذا مدحت القرضاوي وسيد قطب في أحد كتبك وهو (كتب حذّر منها العلماء) حيث جعلتهم من العلماء؟ فقال له الشيخ مشهور: تصور لو اجتمع علينا الإخوان والأحباش، لكانت الغُربة أشدّ علينا، فقال المتعصّب: انظر إلى هذا الفقه العجيب وبعد النظر، يريد أن يجيِّش الإخوان على الأحباش، فقبل منه هذا المتعصّب هذا التأويل السائغ في نظره فلم يعد ينكر على شيخه مدحه لأهل البدع. وهذا هو الغلو والتعصب للأشخاص لا للحق وأهله، فهل إذا أردت أن أذم الشيعة أمدح القاعدة لأجيشها ضد الشيعة، ما هذا المنهج الدخيل؟ والرسول ﷺ أخبرنا بالغربة القادمة وأنها كالمتمسك بالجمر فإذا لم تستطع يا مشهور أن تتحمل الغربة فاترك الميدان لأهله، ولا تأتنا أنت ومن معك بمناهج دخيلة على السنة.
(٢) انظر مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام (٢/ ١٣٣).

وشراء الذمم لا يملك علي أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح، فقال سماحة المفتي: «هذا كلام باطني خبيث، أو يهودي لعين، لا يتكلم بهذا مسلم»(١).

وقولك: (ينقل عنه) أنه يتكرر نقله عن سيد قطب وهذه دعوة عريضة لا تستطيع إثباتها، ونأسف لهذا الأسلوب الذي تدافع به عن مادحي سيد قطب، واللاهجين باسمه، والمولعين بالنقول الكثيرة عنه، والمحاربين لأهل السنة من أجله.

(٥) قال الحلبي: **«الآن أنا أعطيك عدد من مشايخ علماء السعودية ينقلون في كتبهم عن سيد قطب، ولم ينقل لنا عنهم أنهم قالوا نحن كنا ننقل وتراجعنا؛ لأن الرجل كذا وكذا، من يجرؤ للأسف الشديد أن يقول: هؤلاء مبتدعة أو هؤلاء يزكون أهل البدع...»**.

قلت: هلا سميت لنا من هؤلاء العلماء الذين ينقلون في كتبهم عن سيد قطب؟! وإلا فهذه دعوى تدعيها لتبرير منهجك الفاسد!

الفقرة السادسة

سائل: **إنسان عقيدته تخالف منهجه؟**

الحلبي: **«ممكن هذا موجود، هذا موجود، يوجد الآن، نحن نعرف بعض الناس يعني في العقيدة تراه في توحيد الألوهية في الأسماء والصفات في باب القدر، في كل الأبواب، لكن في باب الحكّام يكفر الحكّام، في باب المنهج نراه حزبيًّا متعصّبًا، ممكن تواطؤ موجود، لكن أنا أقول كلمة أكررها دائمًا؛ أقول المنهج هو الإطار الحامي للعقيدة، المنهج كالكأس، الكأس النظيف إذا وضعت فيه الماء النظيف يحافظ عليه، إذا كان الماء نظيفًا ووضع في كأس وسخ، فإن هذه الأوساخ تتحلّل وتفسد الماء النظيف،**

---

(١) التسجيل موجود عندي، أخذته عن الشبكة العنكبوتية، وهذا الكلام قاله بعد تزكيته لسيد قطب، لمّا نصحه العلماء في هذا الرجل.

هكذا حال المنهج والعقيدة سرعان ما يغلب أحدهما الآخر، إما أن تغلب عقيدته الصحيحة منهجه فيصبح منهجه سلفيًّا أو أن يؤثر منهجه الخَلَفي على عقيدته، فتصبح عقيدته مثل مذهبه مضطربة، على أقل الأحوال».

○ ويؤخذ عليه في هذا الكلام ما يأتي:

(١) قال الحلبي: «ممكن هذا موجود، هذا موجود، يوجد الآن».

قلت: يفهم من كلامه هذا تفريقه بين العقيدة والمنهج بحيث يكون الرجل على عقيدة سلفية ومنهج تكفيري، وهذا التفريق عجيب لا دليل عليه، بل العقيدة تدخل في المنهج، ولا ينفصل المنهج عن العقيدة، ولا يكون الرجل على عقيدة مغايرة عن المنهج.

سئل الشيخ الفوزان -حفظه الله-: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟ فقال: «المنهج أهم من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات، وفي كل حياة المسلم، كل الخطة التي يسير عليها المسلم تسمى المنهج، أما العقيدة فيراد بها أصل الإيمان، ومعنى الشهادتين ومقتضاهما هذه هي العقيدة»[١].

(٢) قال الحلبي: «هكذا حال المنهج والعقيدة سرعان ما يغلب أحدهما الآخر، إما أن تغلب عقيدته الصحيحة منهجه فيصبح منهجه سلفيًّا أو أن يؤثر منهجه الخَلَفي على عقيدته، فتصبح عقيدته مثل مذهبه مضطربة على أقل الأحوال».

قلت: هذا الكلام غير مفهوم، وفيه خلط وخبط، فكيف تغلب عقيدته الصحيحة منهجه، أو يؤثر منهجه على عقيدته. بل التأثير في المنهج تأثير في العقيدة، والتأثير في العقيدة تأثير في المنهج، ولا يمكن أن يكون المنهج صحيحًا والعقيدة فاسدة، أو العكس[٢].

---

(١) الأجوبة المفيدة (ص١٢٣).

(٢) قال الشيخ ربيع عن هذا التفريق: «هذا كلام فارغ، ومن الهراء» شريط: التقوى وآثارها الطيبة - الوجه الثاني-.

الفقرة السابعة[١]

مدحه -في هذا الشريط وفي غيره- للمغراوي التكفيري ودفاعه عنه، فقد سئل عنه: هل لازلت تقول أنه سلفي؟ قال: (ولا زلت، ولا زلت). وقال: (أما أن يقال تكفيري، والله أنا أعتقد أنه ليس بتكفيري).

قلت: المغراوي يعرفه كل سلفي أنه مبتدع ضال مضل، حكم عليه الشيخ ربيع، والشيخ النجمي، والشيخ مقبل، والشيخ عبيد، والشيخ محمد بن هادي، وإليك بعضًا من المؤاخذات على المغراوي:

يقول المغراوي: «إذا كانت المة تتواتر وتتواصى وتتفق على المعصية، وتتفق على الشرك، وتتفق على الانحراف، وتتفق على التبرج، وتتفق على الانسلاخ من دين الأمة، وتتفق على الردة وتجهل كل المخالفات، ماذا سيقع لها؟ ماذا تريدون؟ فلا بد أيها الأخوة من هذا الربط، لا بد أن نربط واقعنا بهذه الآيات التي أنزلها الله على نبينا محمد ﷺ، وستبقى إن شاء الله إلى أن تقوم الساعة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

ويقول المغراوي أيضًا: «الصنم هو كل ما عُبد من دون الله فهو صنم، كان صنم حي أو كان -آيه-، ومن كبار عبادة الأصنام أن يحكم في الأرض غير شرع الله، فهو صنم من الأصنام، وذلك المحكوم به فذلك صنم من الأصنام»[٢].

ويقول: «فالبيعة لا تكون إلا لإمام المسلمين وخليفتهم بشروطها وهي: السمع والطاعة لله ورسوله في أحكامهما، ويقيم الحدود ويأخذ الحق من الظالم إلى المظلوم ويقيم العدل بينهم، ويقيم الصلوات فيهم، ويأخذ منهم الزكاة، ويقيم لهم الحج، ويجاهد بهم الكفار، ويحميهم مما يحمي منه نفسه، ويطعم فقيرهم، ويداوي مرضاهم، فهذا الذي يستحق أن يعطي الولاء والبيعة الشرعية، وما سوى ذلك فهو

(١) لم أذكر نص هذه الفقرة لطول الكلام عنها، فارجع إلى الشريط.
(٢) في درس العقيدة، الشريط الثالث.

مجرد تلصص ولصوصية يقوم بها جماعة من المحتالين على العقول البشرية»[١].

وقال: «فعمر، لو شاهد ما يفعله المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها لجاهدهم جهاد الكفار، لو رآهم لجاهدهم جهاد الكفار»[٢].

وأثنى على سفر الحوالي حيث قال عنه: «والشيخ سفر الحوالي له كتب جيدة، نفع الله بها نفعًا عظيمًا، ونرجو الله -تبارك وتعالى- أن يفرج عنه، وأن يرجعه إلى نشاطه للدفاع عن العقيدة السلفية»[٣].

وقال أيضًا: «في بلاد الكويت جماعة جيدة وعلى رأسها الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق، له كتب نافعة وإن كانت لا تخلو من ملاحظات وأخطاء، فينتفع منها بقدر ما تخدم المنهج السلفي، وبقية إخوانه وتلامذته الذين لهم أيادي بيضاء، نرجو الله أن يوفقهم لكل خير»[٤].

إلى غير ذلك من المؤاخذات المنهجية[٥].

الفقرة الثامنة

دفاعه عن جمعية إحياء التراث التي تدعم أهل البدع وتفرق شمل السلفيين، حيث قال: «**وإحياء التراث الحقيقة أنا أعلم الناس بها، وأنا نصحتهم لما جاءوني هنا. قلت لهم: أنتم عندي عليكم ثلاث ملاحظات؛ هذه الثلاث ملاحظات هي هي منذ عشرين سنة، خمس وعشرين سنة.**

الملاحظة الأولى: دخولكم في العمل السياسي، طبعًا إنني أعلم أن هم فيه عندهم فتاوي من العلماء، لكن أنا أعطيكم ماذا عندي، لا أعطيكم ماذا أنتم تعتقدون، أنا أعطيكم ماذا عندي.

(١) في كتابه «مواقف الإمام مالك» (ص١٦).
(٢) في شريط «الفاروق عمر»، الشريط الثاني.
(٣) في كتابه (المصادر العلمية في الدفاع عن العقيدة السلفية، (ص١١٥).
(٤) المصدر السابق.
(٥) استفدت هذا الكلام عن المغراوي من شبكة الآجري.

أما الملاحظة الثانية: فهي تعظيمكم إلى الآن لعبدالرحمن عبدالخالق، وقد انكشفت صورته ووضح أنه مع الحركة السلفية هذه التكفيرية، وأنه ضد علماء أهل السنة، وما أشبه ذلك، وهم يقرون بهذا لكن كأنهم يستصعبون إظهار هذه المفارقة. طبعًا غيري يقول هذا منهم نفاق، وأنا أعلم أنه ليس بنفاق؛ لأن النفاق هو الباطل، أنا أعلم أنهم صادقون لكن يستصعبون، وهذا الاستصعاب خطأ، أنا أقول يجب أن يفاصلوا، لكن قد يكونوا يعرفون أكثر مما نعرف، ونحن ليس بسبب عبدالخالق نعادي الناس كلهم، نحن نبيِّن ونقول كلمة أكثر من مرة: لا يجوز أن نجعل خلافنا في غيرنا سببًا للخلاف بيننا، من جعل خلافه في غيره سببًا في الخلاف بينه أنا أقول هذا أحمق ليش؟ لأنه إذا اختلف مع أخيه بسبب غيره سيكون مستفيد هذا الغير إذا خسر أخاه، مَنْ المستفيد؟ الخصم، وأين العدل في ذلك؟ وأين الإنصاف؟ وأين الحرص؟.

النقطة الثالثة: أن عندهم ممارسات وسلوكيات حزبية، هم قد أقروا بها واعترفوا بها، اعترف لي بعض أكابرهم؛ قال: للأسف نحن فعلاً نقع في بعض المرات في الحزبية، أحيانًا العمل الدعوي يحتاج حزمًا، يحتاج كذا، هذا تبرير الشيخ الألباني في عظمته وفي كبر قدره، كان يقول: سنشد عضدك بأخيك، كان يقول: قل كلمتك وامشي، كان يقول: كلامي مُعلِم غير ملزم. هذا هو المنهج الي نستدل به، ونبني عليه جهودنا، أما أن نفسد الأمور بهذه الصورة، ونتخذ الناس جميعًا أعداء لنا، لأن تقبل دعوتُنا، لن تقبل دعوتنا. أما أن يقال: التراث تكفيريون، والله هذا غير صحيح، والله التراث أنهم من أكثر من دافع عن عقيدة أهل السنة، ونصرة منهج الشيخ الألباني في مسائل الإيمان. كيف يقال تكفيريون؟! هذا لا يقال، لكن في ملاحظات، في ملاحظات، أيهما أولى أن نكون قريبين منهم ونستغل قربنا منهم في نصحهم وتوجيههم إلى الخير أم أن نعاديهم؛ لننشغل بهم وينشغلوا بنا ونترك دعوتَنا الأعظم والأشمل في ذلك. ومع ذلك نحن نقول ليس لنا صلة بالتراث حتى لا يؤخذ كلامي على أساس بأنه دفاع. ولكنه دفاع عن الحق، أقول: جمعية إحياء التراث لها من النشاط وعندها من طلبة العلم وعندها من

القدرات الشيء الكبير. الأول والأولى أن يكون هناك تواصل وتناصح معهم، التناصح معهم قد يؤثر فيهم، المعادي لهم لن يؤثر فيهم، لا يزالون ينتشرون في كل يوم أكثر وأكثر، وللأسف نحن شئنا أم أبينا، كأننا ننحسر أكثر وأكثر، بسبب هذا الأسلوب العدائي».

○ والرد على هذا الكلام من عدة وجوه:

قال الحلبي: «الشيخ المغراوي من ضمن الملاحظات الكبرى التي يأخذونها عليه موضوع صلته بإحياء التراث».

قلت: انظر إلى أسلوب الحلبي في التمييع والتهوين من شأن البدع وأهلها، فقال أولاً: (الشيخ المغراوي)، حتى يموه السامع أنه شيخ محترم مقدر لا يقلل من شأنه وإن ظهر عليه من المخالفات المنهجية.

وثانيًا قال: (الملاحظات) وكأن المسألة هينة جدًا وهي مجرد ملاحظات لا أكثر، بل هي -والله- طوام من أعظمها تكفير المجتمعات.

وثالثًا قال: (يأخذونها عليه)، فهي مؤاخذات حقيرة لا قيمة لها، وكل إنسان عليه مؤاخذات ولا أحد ينجو منها.

ورابعًا قوله: (صلته بإحياء التراث)، وهذه الصلة ممدوحة! فهي من التواصل والتآخي المأمور به شرعًا! وإحياء التراث جمعية خيرية فالصلة إذًا من أجل الخير ونفع الناس!!

فالخلاصة أنه شيخ محترم، والذي عليه مجرد ملاحظات ومآخذ لا تقلل من قيمته الدعوية، خاصة وأن السبب هو تواصل وتآخي مع أهل الخير فلماذا كل هذه الضجة أيها المشايخ والعلماء.

وبهذا الأسلوب المتلون يتيح له المجال في الطعن في المشايخ الذين تكلموا في هذا الرجل والوضع من قدرهم، ويرفع به رأس هذا المبتدع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) ثم قال الحلبي: «**أنا أعلم الناس بها، وأنا نصحتهم لما جاءوني هنا، قلت لهم أنتم عندي عليكم ثلاث ملاحظات هي هي منذ عشرين سنة**».

قلت: وهذا أيضًا من أساليبه المتلونة، فقوله: «أنا أعلم الناس بها»، مفهومه أنه أعلم من العلماء الذين تكلموا فيها وجرّحوها أمثال الشيخ مقبل والشيخ ربيع والشيخ النجمي والشيخ الجابري وغيرهم. فلا تخف أيها السامع أنا أعلمهم، وخذ الحكم على هذه الجمعية مني، وتحجير العلم لنفسه دون غيره فيه من التهويل ما فيه، وهذا أسلوب يتخذه لإقناع السامع بكلامه وأحكامه، كما سمعنا ممن ينقل عنه أنه قال: «أنا أعلم إنسان على وجه الأرض بالشيخ ربيع».

وقوله: (ثلاث ملاحظات)، أي هذه الجمعية المباركة المظلومة من المشايخ كل ما عليها ثلاث ملاحظات، وهذه الملاحظات قد نصحهم بها قبل عشرين سنة، ولا تخرجهم من السلفية لأنه -كما سيأتي- برر لهم هذه المؤاخذات وعذرهم بها فلا حرج على من تواصل معهم. ويظن الحلبي بهذه الفرتكة أنه سيخلص نفسه وغيره ممن سينتقده لصلته بإحياء التراث الكويتية.

(٣) قال الحلبي: «**الملاحظة الأولى: دخولكم في العمل السياسي. طبعًا إنني أعلم أن لهم فيه عندهم فتاوي من العلماء، لكن أنا أعطيكم ماذا عندي، ولا أعطيكم ماذا أنتم تعتقدون**».

قلت: هذه الملاحظة التي يراها عليهم قد سوّغها لهم، بأن عندهم فتاوي من العلماء[1]. إذا لماذا هذه الملاحظة تذكرها؟ ثم لم تعطينا ما عندك من المخالفات الشرعية في دخول العمل السياسي، فهذه من إطلاقاتك الموهمة.

(٤) قوله: «**الملاحظة الثانية: فهي تعظيمكم -إلى الآن- لعبد الرحمن عبد الخالق**».

---

(١) قلت: الله أعلم بهذه الفتاوي التي يدعيها الحلبي، فإن وجدت فهي بعيدة كل البعد عن تجويز التحزب، والوقوع في السياسة غير الشرعية.

قلت: لا يعظمونه فقط بل هو المرجعية الوحيدة عندهم في المنهج والعقيدة، وهو من مؤسسي هذه الجمعية التي لا تستطيع التخلي عنه، فكأنك يا حلبي تهون من صلتهم بهذا الرجل، فهي مجرد تعظيم واحترام، القضية أكبر من ذلك بكثير.

(٥) ثم قال: «وقد انكشفت صورته ووضح أنه مع الحركة السلفية هذه التكفيرية، وأنه ضد علماء السنة».

قلت: وهذا تهوين آخر في شأن هذا الرجل أنه مجرد عضو منتمي إلى هذه الجماعة، بل هو مؤسسها وشيخها وحاميها وناشر أفكارها، وأما أنه ضد علماء السنة، فنعم، لكن هذا إطلاق يدخل فيه أنه يخالفهم في أمور الفقه أو مما يسوغ فيه الخلاف، إلا أن الحقيقة وهي أنه يخالفهم في المنهج السلفي في جواز تعدد الجماعات، وجواز الثورات والخروج على الحكام[١]، ودخول البرلمانات، والطعن في العلماء إلى غير ذلك من الطوام.

ثم هذا الوصف ينطبق عليك يا حلبي، فأنت ضد علماء أهل السنة في مدح إحياء التراث وتسليف المبتدعة أمثال المغراوي والمأربي والحويني وحسان. أنت ضدهم في تأصيلاتك الخارجة عن منهجهم وطريقتهم.

(٦) قال: «كأنهم يستصعبون إظهار هذه المفارقة، طبعًا غيري يقول هذا منهم نفاق، وأنا أعلم أنه ليس بنفاق لأن النفاق هو الباطل[٢]، أنا أعلم أنهم صادقوا لكن يستصعبون وهذا الاستصعاب خطأ أنا أقول يجب أن يفاصلوا لكن قد يكونوا يعرفون أكثر مما نعرف».

قلت: جاء دور التسويغ والتأويل واللف والدوران لهذه الملاحظة الثانية كما يسميها، فما دام أنهم يستصعبون وتعلم أنهم صادقون، ويعرفون أكثر منك، فلماذا

---

(١) انظر: رد الشيخ ربيع -حفظه الله- عليه في كتاب جماعة واحدة لا جماعات.
(٢) تعريف جديد للنفاق.

تلاحظ عليهم هذه الملاحظة، يجب أن تعتذر لهم وتدعو لهم بالتوفيق في عملهم لأنهم صادقون، وأما قولك: «**طبعًا غيري يقول هذا منهم نفاق، وأنا أعلم أنه ليس نفاق**». هذا مثال حي على أنك يا حلبي ضد علماء السنة، لأنك لا تتبعهم وتقول (أنا)، فكيف تريد من عبدالرحمن عبدالخالق أن يتبع العلماء وأنت لا تتبعهم في منهجهم ضد من تمدح وتدافع؟!!.

وقولك: «**يجب أن يفاصلوا**» قلت: فإذا لم يفاصلوا هذا المبتدع وبقوا ينشرون أفكاره المنحرفة، ومتحالفين معه ضد المنهج السلفي، وأهله، هل يكون لزامًا عليك أن تفاصلهم، أما أن صدقهم المدّعي يجعلك تغض الطرف عن بدعهم. والله هؤلاء أهل بدع وروغان فإذا لم تفاصلهم ألحقت بهم ولا كرامة.

(٧) قال الحلبي: «**ونحن ليس بسبب عبدالخالق نعادي الناس كلهم، نحن نبين ونقول كلمة أكثر من مرة: لا يجوز أن نجعل خلافنا في غيرنا سببًا للخلاف بيننا**».

قلت: أعوذ بالله من هذا الانحدار الخطير في الضلال، وهذه هي قاعدة حسن البنا: «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه». فمفهوم كلام الحلبي أنه يجوز أن نتفق فيما بيننا وإن كنا فيما بيننا نختلف في غيرنا، فيجب أن نعذر بعضنا بعضًا بخلافنا في غيرنا، ولا نجعل الخلاف في غيرنا سببًا لفرقتنا، وحسن البنا لا يخرج كلامه عن هذا الإطار: نتعاون فيما بيننا على ما اتفقنا عليه، وإذا اختلفنا فيما بيننا في غيرنا أو حتى في أنفسنا فنعذر بعضنا بعضًا.

وقد يقال: إن قاعدة البنا تعني أنه يجوز أن يكون السلفي والصوفي والشيعي في الصف الواحد، أما قاعدة الحلبي فلا تجوّز ذلك، بل يجب أن يكون الصف نظيفًا، وإن حصل خلاف في تبديع الغير.

قلت: هي هي، لا فرق بين الأولى والثانية، لأن القاعدة الثانية تؤدي إلى القاعدة الأولى، فإذا حصل الخلاف بين السلفيين في تبديع الغير فإن القسم الأول الذين يبدعونه يرون هذا المبتدع ومن يمدحه ويدافع عنه سواء، فحصل هناك

سلفيون ومبتدعة، وعلى قاعدة الحلبي يجب ألا يختلفوا فيما بينهم، ويبقوا في صف واحد، وهذه هي قاعدة حسن البنا: اجتماع السلفي والمبتدع في صف واحد[1]. لكن حسن البنا يُفضّل على علي الحلبي في بيان هذه القاعدة، فقد صرح بها والحلبي أغمضها؛ ليمررها بين الشباب السلفي، وهذا أخطر، نسأل الله السلامة.

والناظر في منهج السلف -السابقين واللاحقين- يرى أن قاعدة الحلبي منقوضة لا حجة لها عندهم[2]. فالمبتدع عندهم يجب أن لا يجالس ولا يخالط ولا يمشي معه، ومن أبى إلا الجلوس معه أو مخالطته أو لا يريد أن يعادي الناس كما يقول الحلبي، فإنه يلحق به ولا كرامة.

(٨) قال الحلبي: «**النقطة الثالثة: أن عندهم ممارسات وسلوكيات حزبية هم أقروا بها واعترفوا بها، اعترف لي بعض أكابرهم، قال: للأسف نحن فعلاً نقع في بعض المرات في الحزبية، أحيانًا العمل الدعوي يحتاج إلى حزم، هذا تبرير**».

قلت: قوله: «ممارسات وسلوكيات» هذا من تمييعه للمنهج، لا يريد أن يقول حزبيون مبتدعة، بل عندهم ممارسات: للتقليل والتحقير من شأن حزبيتهم. ثم راح يبرر لهم كعادته ومنهجه، فقال: «أقروا بها واعترفوا»، وهل هذا يكفي لأن تبرر لهم، وتدافع عنهم؟! ثم من التبريرات التي بررها له أحد أكابرهم قوله: «أحيانًا العمل الدعوي يحتاج إلى حزم» (!) نعم العمل الدعوي يحتاج حزمًا وتنظيمًا وترتيبًا، لكن على أساس الكتاب والسنة ومنهج السلف لا على أساس الحزبية، ووجود بيعة وإمارة، وإذا لم تطع الأمير فأنت من المغضوب عليهم.

---

(١) قلت: الحلبي وضّح ذلك في قوله: «نحن ليس بسبب عبد الخالق نعادي الناس كلهم، ويقصد بالناس الذين يتعاونون مع عبد الخالق، فهو مبتدع وهم مبتدعة مثله، لكن لا يحق أن نبدعهم، وإن بدعناهم نتعاون معهم، ولا ننكر على منهجهم».

(٢) لقد وصف من لا يطبق هذه القاعدة أنه أحمق، وهذا الوصف أحق من يتصف به الحلبي نفسه، لأن هذه القاعدة لا تصدر إلا من أحمق جاهل بالمنهج، بل مندس فيه.

وكيف قبل الحلبي كلام هذا الرجل في الحزم والصرامة في العمل الدعوي، ولم يقبل ما فعله الشيخ هشام في المدرسة السلفية في الحزم والصرامة مع بعض طلابه، فقال عنها إنها حزبية عسكرية[1]؟!!!

(٩) ثم قال: «الشيخ الألباني في عظمته وفي كبر قدره كان يقول: سنشد عضدك بأخيك. كان يقول: قل كلمتك وامش. كان يقول: كلامي معلم غير ملزم. هذا هو المنهج الذي نستدل به ونبني عليه جهودنا، أما أن نفسد الأمور بهذه الصورة يعني نتخذ الناس جميعًا أعداء لنا، لن تُقبل دعوتنا».

قلت: منهج الشيخ الألباني بريء من هذه التأصيلات التي يؤصلها الحلبي، وهو دائمًا يحاول أن يزج بالشيخ الألباني في تقعيداته ليلبس على السامع، وليبرر منهجه، فما دخل قول الشيخ: «سنشد عضدك بأخيك» مع مسألة التحزب والوقوع فيه؟! أما كلمة «كلامي معلم غير ملزم» ففي أمور الفقه والأحكام، أما أمور العقيدة والمنهج فكلامنا ملزم للناس أن يأخذوا به وإلا يكون التبديع والهجر والتحذير.

قوله: «أما أن نفسد الأمور بهذه الصورة». فمفهومه: الذين تكلموا في هذه الجمعية الخبيثة أمثال الشيخ ربيع والشيخ مقبل والشيخ النجمي وغيرهم، قد أفسدوا الأمور، وشوَّهوا المنهج ونفروا الناس فلم يعودوا يقبلوا الدعوة لماذا؟ لأننا لم نأخذ بمنهج الحلبي الجديد، بل تأصيلات الحلبي هي التي أفسدت وتفسد صورة المنهج الحق، والتي فرّقت السلفيين في العالم واستاء منها العلماء وطلاب العلم، فارجع إلى الحق تفز قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال.

(١٠) قال الحلبي: «أما أن يقال التراث تكفيريون، والله هذا غير صحيح والله التراث أنهم أكثر من دافع عن عقيدة أهل السنة ونصرة منهج الشيخ الألباني في مسائل الإيمان، كيف يقال تكفيريون؟».

---

(١) في شريط مسجل عندي ومنتشر بصوته.

قلت: والله كلامك غير صحيح، ونحن نصدق كلام العلماء فيهم أنهم تكفيريون ونرد كلامك، لأنه قائم على تأصيلات فاسدة.

والناظر في المقالات والمجلات التي تصدرها إحياء التراث وما فيها من تكفير وتحريض على الحكام يرى أن هذه الجمعية تكفيرية خارجية ثورية.

قال وائل الحساوي[١]: «لكن السؤال الذي لا نجد له جوابًا: هو عن سبب ضعف الشعوب العربية والإسلامية، وعدم قدرتها على تغيير واقعها بنفسها وعجزها عن إزاحة أولئك الطغاة الجاثمين على صدورها»، وقال أيضًا: «طاغيتان سقطا خلال أربعة أشهر، وما زال الطغاة نائمين في العسل!!...»[٢].

وقال أيضًا: «وما زلنا نخاف أن نصدع بكلمة الحق في وجه الطغاة الكثر الذين يركبون ظهورنا، ويستغلون خيراتنا...»[٣].

وقال عبدالرحمن عبدالخالق في مجلة الفرقان[٤]: «ومع أن أمة الإسلام في جمهورها قد تساوت في الكفر والعناد وترك دين الله إلا أن هذه الأمة لا تزال طائفة منها على الحق داعية إليه لا يضرها من خذلها، ولا من خالفها حتى يقاتل آخر هذه الطائفة الدجال».

والذي يتتبع ما يصدر عن هذه الجمعية يرى توجهها نحو السياسة الغربية، ومناهضة الحكام، وتكفير الناس بالمعاصي، وما تعاونهم مع عبد الرحمن عبد الخالق واعترافهم أنه مع التكفيريين أكبر دليل على أنهم على منهج شيخهم عبد الرحمن عبد الخالق في التكفير والتهييج.

---

(١) في مجلة الفرقان العدد (٢٣٥)، (ص١٤)، تاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٣م.

(٢) من مقال نسمات في الرأي، العدد (١٣٢٠٣) تاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٣م.

(٣) المصدر السابق، العدد (١٣١٩٣)، تاريخ ٤/ ٨/ ٢٠٠٣م.

(٤) مجلة الفرقان، العدد (٢)، (ص٦)، تاريخ ١٩٩١م.

وقوله: «أن التراث من أكثر من دافع عن عقيدة أهل السنة»، لا دليل عليه، وهي مجرد دعاوى، والواقع يُكذب هذه الأضحوكة، وقوله: «ونصرة منهج الشيخ الألباني» كما عرفناه في زجِّه للشيخ في كل حادثة حتى يبرر المنهج الباطل.

(١١) قال الحلبي: «فهم لا يزالون ينتشرون في كل يوم أكثر وأكثر، وللأسف نحن شئنا أم أبينا ننحسر أكثر وأكثر بسبب هذا الأسلوب العدائي».

قلت: لا تعليق على هذا الكلام أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله فيمن يطعن بعلماء المنهج السلفي، ومن يحمل راية الجرح والتعديل في هذا العصر.

الفقرة التاسعة

قال الشيخ الحلبي: «الناس لهم ظروف، أحيانًا لهم ظروف، لا يجوز أن تعامل الناس جميعًا على ظرف واحد، لأن الرسول ﷺ في زمانه الشريف كان يقول إيش؟ «لا تبدؤوا أهل الكتاب بالسلام وإذا رأيتموهم فاضطروهم إلى أضيقه».

من منا يستطيع أن يطبق هذا الحديث اليوم؟ سواء في بلاد الغرب أو في بلاد الشرق، حتى في بلاد السعودية بلاد الحرمين الشريفين هل يستطيع أحد أن يطبق هذا الحديث؟ الجواب: لا. إذا كان الجواب لا، السؤال التالي ما السبب؟ نقول اختلاف الظروف».

قلت: لو كان الشيخ الحلبي يفقه معنى هذا الحديث لَمَا قال هذا الكلام الجزاف الذي تحدى فيه كل الناس، بحيث لا يوجد أحد يستطيع أن يطبق هذا الحديث حتى في بلاد التوحيد التي تحكم بالكتاب والسنة. فنسأل الله أن يهدي الشيخ علي الحلبي من هذا التحامل على بلاد الحرمين وعلى مشايخها.

أما معنى هذا الحديث الصحيح الوارد في صحيح مسلم فقال النووي في شرحه: «قال أصحابنا: لا يترك للذمي صدر الطريق بل يضطر إلى أضيقه إذا كان

المسلمون يطرقون، فإن خلت الطريق عن الرحمة فلا حرج. قالوا: وليكن التضييق بحيث لا يقع في وهده، ولا يصدمه جدار ونحوه»[1].

وقال المناوي: «أي لا تتركوا لهم صدر الطريق إكرامًا واحترامًا»[2].

إنَّ هذا الحديث يستطيع أن يطبقه كل شخص حتى في بلاد الغرب فضلاً عن بلاد الحرمين، من يجبرنا أن نبدأ بالسلام على أهل الكتاب، ومن يمنعنا أن لا نجعل لهم صدر الطريق إكرامًا واحترامًا. سبحان الله ما هذا التهويل في تطبيق هذا الحديث على أرض الواقع.

الفقرة العاشرة

كلامه في هذه الفقرة مستوحىً من عدة مواضع خلاصته: التهوين من شأن علم الجرح والتعديل، وسأذكرها هنا باختصار:

[أ] قوله: «**الدعوة السلفية أعظم من أن تختزل في الجرح والتعديل**».

[ب] قوله: «**أن لا يصبح هم الداعية السلفي إلا النقد والطعن والتبديع والجرح، هذا في الحقيقة خطأ**».

[ج] قوله: «**الدعوة السلفية دعوة إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ليست دعوة فقط جرح وتعديل**».

قلت: انظر الفرق بين كلام الشيخ علي الحلبي في علم الجرح والتعديل وبين كلام الشيخ ربيع المدخلي فيه:

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- لما سئل عن قول من يقول إن علم الجرح والتعديل انتهى في هذا العصر: «هذا والله من المهازل والمضحكات المبكيات: أن يقال مثل هذا الكلام، لما تكثر البدع ويكثر الإلحاد ويكثر العلمانيون والشيوعيون

(١) شرح النووي على مسلم (١٤/ ١٤٧).
(٢) فيض القدير (٦/ ٣٨٦).

والروافض والصوفية والأحزاب الضالة توقف الإسلام، وأطلق العنان للناس يمرحون ويسرحون ويقولون ما يشاءون ولا أحد يقول هذا غلط أو هذا منكر ولا أحد يقول هذا مفسد وهذا مصلح؟!

هذا من الضياع وعدم الفقه في دين الله -عز وجل-؛ فالسلف ألفوا كتبًا في العقائد ينتقدون فيها أهل البدع والضلال وسمّوا أفرادًا وجماعات فهل هذا يعني انتهى أيضًا؟!

ونقول: إن المبتدعين الذين كانوا في عهد السلف يناقشون، ويُبيّن ضلالهم والآن لا يجوز! حرام الآن الكلام على أهل البدع! حرام وعلى العلمانيين حرام! وعلى الزنادقة حرام! وعلى الروافض حرام! وعلى الصوفية حرام! -ما شاء الله- هذه دعوة إلى وحدة الأديان أو ماذا؟! نستغفر الله ونتوب إليه، هذا ضلال، يجب أن يبقى الجرح والتعديل يُذَبُّ به عن دين الله وعن سنة رسول الله إلى يوم القيامة، وأن تُسَل السيوف أكثر من ذلك لإعلاء كلمة الله -تبارك وتعالى- ودحض الكفر والباطل.

والسلف قالوا: إن الذبّ عن السنة أفضل من الضرب بالسيوف، فالذبّ عن السنة يكون بالجرح والتعديل.

وبهذه المناسبة أقول لكم: إن الحاكم -رحمه الله- في كتابه (معرفة علوم الحديث) قال -وكلامه حق-: الجرح والتعديل علمان: علم الجرح وهو علم مستقل -وهذا يرد منهج الموازنات الباطل-، علم الجرح علم مستقل ولهذا ألّف كثيرٌ من الأئمة كتبًا مستقلة[1] في الجرح فقط، خصّصوها للجرح مثل البخاري في الضعفاء، والنسائي في المتروكين، وابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل، وهكذا الذهبي وابن حجر وغيرهم كثيرون، ألفوا مؤلفات خاصة بالجرح

---

(١) هذا الكلام يرد على الشيخ الحلبي في قوله: إن الكلام في الجرح والتعديل من علماء السلف قليل، والمتكلمون فيه من (١٠ - ١٥) شخص.

فقط؛ لأنه علم مستقل، وهذا يقصم ظهر منهج الموازنات ويقصم ظهور أهله. وأئمة آخرون ألفوا كتبًا في الثقات مثل الثقات للعجلي، والثقات لابن حبان عرفتم هذا؟ إذا كان السلف يؤمنون بأن الجرح والتعديل علمان مستقلان فكيف تأتي الموازنات، واحد يؤلّف كتابًا خاصًا بالجرح ليس فيه أيّ ثغرة لمنهج الموازنات، فهمتم هذا بارك الله فيكم.

الجرح والتعديل باقٍ إلى يوم القيامة، الناس يريدون أن يستفيدوا من هذا العالم، فتقول لهم هذا عالم فاضل وعلى السنة، تزكيه بارك الله فيك، وهذا العالم رافضي، هذا صوفي يقول بوحدة الوجود، هذا علماني، هذا شيوعي يتستر بالإسلام.. هذا كذا... هذا كذا.. واجب عليك أن تبيّن، هذا واجب وهو من الجهاد ولا ينقطع وليس خاصًا بالرواة.

ولَمَّا ذكر الترمذي في كتابه العلل الذي هو في آخر سننه قال: هذا العلم يعني الناس استنكروا على علماء الحديث الجرح قال: وقد جرح فلان وفلان، جرح فلان معبد الجهني، وجرح فلان جابر الجعفي فبدأ بأهل البدع، لماذا؟ لأن هذا يُنتقد لبدعته لا لأنه راوٍ.

ثم ألّف السلف في الرد على أهل البدع كما قلنا ولم يخصصوا الجرح والتعديل بالرواة فقط مبتدع ليس من أهل الحديث أبدًا، معتزلي، جهمي، مرجئ... الخ ليس له علاقة بالرواية لكنه مبتدع فجرحوه، فمن أين لهؤلاء أن باب الجرح أغلق، هذه مثل دعوة المذهبيين المتعصبين أن باب الاجتهاد أغلق من القرن الثاني وبعضهم يقول الثالث وبعضهم يقول الرابع يعني خلاص الله -عز وجل- شلّ عقول المسلمين من ذلك الوقت إلى الآن عقولهم مشلولة لا يستطيعون أن يفهموا كلام الله ولا سنة الرسول ﷺ وهذا حكم جائر وافتراء على الله -تبارك وتعالى، وكذلك هذه فرية، الذي يقول: إن الجرح انقطع وأغلق بابه هذا

والله يجني على الإسلام، اتق الله يا أخي لا تسدّ باب الجرح والتعديل ولن يسمع لك أهل الحق وأهل السنة[1].

الفقرة الحادية عشرة

لا يقبل الشيخ الحلبي منهج السلف في امتحان الأشخاص ليعرف السلفي من الخلفي، ويخشى أن تكون من الحزبية المغلفة.

حيث قال: «فلماذا نفتن الناس بهذه الأمور؟ إنما يفتن الناس ويمتحنون بشيء واحد وهو من اجتمعت الأمة عليه أو ظهرتْ ضلالاته بإقامة الحجة واستكباره، أما من لا يزال عنده شبه، من لا يزال عنده تأول، من لا يزال في موضع التناصح والأخذ والرد هذا بأي حق يمتحن الناس به؟ أنت تبدعه وغيرك لا يبدعه ماذا تفعل؟ أترضى أن تمتحن على عدم التبديع كما تمتحن على التبديع؟ لماذا نكيل بمكيالين ونزن بميزانين؟».

سائل: هل هذه الامتحانات تعد من الحزبية في شيء؟

الحلبي: «أخشى أن تكون حزبية مغلفة، وللأسف وما الفرق بينها وبين الحزبية؟ لكن هناك حزبية ضرت بقرنيها، وهنالك حزبية لا تزال تحبو، ونخشى أن تكون هذه التي تحبو تصل إلى درجة ذي القرنين. ولا حول ولا قوة إلا بالله».

قلت: لقد خط لنا السلف خطًا واضحًا، ومنهجًا سليمًا في معرفة الأشخاص والحكم عليهم، وذلك عن طريق الامتحان، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فمن الطرق التي بها نعرف السني من البدعي، والسلفي من الحزبي، والأثري من العقلاني أننا نمتحنه بعلماء السنة ومخالفيهم، فإن أثنى على علماء السنة فهو سني، وإن قدح بعلماء السنة، وأثنى على أهل البدع فهو بدعي.

---

(١) مصدر هذا السؤال من موقع الشيخ ربيع على الإنترنت.

والمقصود بالأشخاص: أي الذين يحملون المنهج الصحيح والعقيدة السليمة، فليس المقصود عين الشخص أو ذاته، ولكن المقصود منهج هذا الشخص، فإن كان منهجه سليمًا كان تابعه ومادحه وطالبه من الناس منهجه سليم، ومن كان منهجه مخالفًا ومعوجًا كان أتباعه كذلك.

لقد زعم المشركون أنهم يحبون الله -عز وجل-، فابتلاهم وامتحنهم الله بحب وإتباع النبي ﷺ، وجعل محبته علامة على ذلك الحب فقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وامتحن النبي ﷺ الجارية بشخصه ليعرف إيمانها فقال لها: أين الله؟ قالت في السماء، قال من أنا؟ قالت: أنت رسول الله.

وكذلك امتُحن الناس بحب الصحابة، فمن أحبهم كان سنيًا، ومن أبغضهم كان شيعيًا حقودًا، وعلى هذا سار السلف في امتحان الناس في أئمة أهل السنة: كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

قال أحمد بن عبد الله بن يونس: «امتحنوا أهل الموصل بمعافى بن عمران فإن أحبوه فهم أهل السنة وإن أبغضوه فهم أهل البدعة، كما يُمتحن أهل الكوفة بيحيى»[١].

وقال سفيان الثوري: «امتحنوا أهل الموصل بالمعافي بن عمران».

وقال محمد بن أحمد بن أبي المثنى، عن أحمد بن يونس: قال سفيان: «امتحنوا أهل الموصل بالمعافى فمن ذكره -يعني بخير- قلت: هؤلاء أصحاب سنة وجماعة ومن عابه قلت: هؤلاء أصحاب بدع».

وقال بشر بن الحارث عن أحمد بن يونس: «وكان سفيان إذا جاءه قوم من أهل الموصل امتحنهم بحب المعافى فإن رآهم كما يظن قربهم أو أدناهم، وإلا فلا»[٢].

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ١٥٣).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٨/ ١٥٣).

وقال علي بن عبد الله المديني: «وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة ويدعو له ويترحم عليه فارج خيره واعلم أنه بريء من البدع، وإذا رأيت الرجل يحب عمر بن عبد العزيز ويذكر محاسنه وينشرها فاعلم أن وراء ذلك خيرًا -إن شاء الله-. وإذا رأيت الرجل يعتمد من أهل البصرة على أيوب السختياني وابن عون ويونس والتيمي ويحبهم ويكثر ذكرهم للإقتداء بهم فارج خيره، ثم من بعد هؤلاء حماد بن سلمة ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير فإن هؤلاء محنة أهل البدع. وإذا رأيت الرجل من أهل الكوفة يعتمد على طلحة بن مصرِّف وابن أبجر وابن حيان التيمي ومالك بن مغول وسفيان بن سعيد الثوري وزائدة فارجه، ومن بعدهم عبد الله ابن إدريس، ومحمد بن عبيد، وابن عتبة، والمحاربي فارجه»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمؤمن محتاج إلى امتحان من يريد أن يصاحبه ويقارنه بنكاح وغيره، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾»[2].

وقال مهدي بن سليمان: «أتيت سليمان فوجدت عنده حماد بن زيد، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، وأصحابنا البصريين، فكان لا يحدث أحدًا حتى يمتحنه فيقول له: الزنا بقدر؟ فإن قال نعم، استحلفه: إن هذا دينك الذي تدين الله به، فإن حلف حدثه خمسة أحاديث، وإن لم يحلف لم يحدثه»[3].

وقال معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي: كان زائدة لا يحدث أحدًا حتى يمتحنه، فإن كان غريبًا قال له: من أين أنت؟ فإن كان من أهل البلد قال: أين مصلاك؟ ويسأل كما يسأل القاضي عن البينة، فإذا قال له، سأل عنه فإن كان صاحب بدعة قال: لا تعودنّ إلى هذا المجلس، فإن بلغه عنه خير أدناه وحدثه.

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٧).
(٢) مجموع الفتاوي (١٥/ ٣٢٨).
(٣) انظر سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠٠).

فقيل له: يا أبا الصلت: لمَ تفعل هذا، قال أكره أن يكون العلم عندهم فيصيروا أئمة يحتاج إليهم فيدلوا كيف شاءوا»[١].

وقال مهدي بن هلال: أتيت سليمان التيمي فوجدت عنده حماد بن زيد ويزيد بن زريع وكان لا يحدث أحدًا حتى يمتحنه...»[٢].

قال الذهبي في ترجمة حمّاد بن سلمة: «قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام، فإن كان شديدًا على المبتدعة»[٣]. وقال أبو زرعة -رحمه الله-: «إذا رأيت الكوفي يطعن على سفيان الثوري وزائدة فلا شك أنه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن على مكحول والأوزاعي فلا تشك في أنه ناصبي، وإذا رأيت الخراساني يطعن على عبد الله بن المبارك فلا تشك أنه مرجئ، وأعلم أن هذه الطوائف كلها مجمعة على بغض أحمد بن حنبل، لأنه ما من أحد إلا وقلبه منه سهم لا بُرْء له»[٤].

وقال نعيم بن حماد: «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه، وإذا رأيت الخراساني، يتكلم في إسحق ابن راهوية فاتهمه في دينه»[٥].

وقال أبو جعفر محمد بن هارون المخرمي الفلاّس: «إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فأعلم أنه مبتدع ضال»[٦].

وقال أبو حاتم الرازي: «إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبا زرعة فأعلم أنه مبتدع»[٧].

---

(١) المحدث الفاصل (١/ ٥٧٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ٢٠٠).
(٣) انظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٧- ٤٥٢).
(٤) انظر طبقات الحنابلة (١/ ١٩٩- ٢٠٠).
(٥) انظر تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٨)، تاريخ دمشق (٨/ ١٣٢).
(٦) انظر تاريخ دمشق (٥/ ٢٩٤).
(٧) انظر تاريخ بغداد (١/ ٣٢٩)، تاريخ دمشق (٣٨/ ٣١).

وقال أبو حاتم -أيضًا-: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»(١).

وقال السفاريني: «ولسنا بصدد ذكر مناقب أهل الحديث فإن مناقبهم شهيرة ومآثرهم كثيرة، وفضائلهم غزيرة، فمن انتقصهم فهو خسيس ناقص، ومن أبغضهم فهو من حزب إبليس ناكص»(٢).

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: «وأهل السنة والحديث في كل مكان وزمان هم محنة أهل الأرض، ويمتاز أهل السنة والجماعة بمحبتهم، والثناء عليهم، ويعرف أهل البدعة والاختلاف بعيبهم وشناءتهم، ... وما أحسن ما قيل في إمام السنة شعرًا:

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة ... وبحب أحمد يعرف المتمسك

وإذا رأيت لأحمد متنقصًا ... فأعلم بأن ستوره ستهتك(٣)

هذه النقولات السلفية وغيرها كثير تبين أن امتحان الأشخاص جائز، بل قد يكون واجبًا في بعض الأحيان إذا أردنا أن نحكم على الشخص أنه سني أو بدعي.

الإمام أحمد محنة أهل زمانه فكان السلف يمتحنون الناس به، فمن أحبه فهو سني ومن أبغضه فهو بدعي. ونحن اليوم نمتحن الناس بأهل السنة كالإمام ابن باز والإمام الألباني والإمام ابن عثيمين فمن أحبهم فهو سلفي ومن تنقصهم فهو حزبي ضال مبتدع.

وأهل السنة يحبون علماء السنة جميعهم، لا يفرقون بين أحد منهم، وقد يلبس أهل البدع على الناس بحب بعض علماء السنة لكي يكون مسوغًا لهم الطعن في باقي علماء أهل السنة.

ومن الأمثلة على ذلك أنك تجدهم يدعون محبة الأئمة الثلاثة: ابن باز،

---

(١) السنة للالكائي (١/ ١٣٩).
(٢) انظر لوائح الأنوار (٢/ ٣٥٥).
(٣) إتمام المنة والنعمة في ذم اختلاف الأئمة (٥٩).

الألباني، والعثيمين، ويطعنون بالشيخ ربيع والشيخ مقبل وغيرهما. وهذا من أخبث المناهج، وممن تولى كبر هذه المناهج محمد حسان والحويني وعمر عبد الكافي وغيرهم(١).

فهل يعقل أن السني يحب مالك والشافعي ويبغض الإمام أحمد؟ كلا والله!

فإذا سألت أحدهم عن الشيخ ربيع حامل لواء الجرح والتعديل في هذا العصر قدحوا فيه وذموه واتهموه بالشدة إلى غير ذلك من الاتهامات الجائرة. وإذا سألتهم عن الشيخ ابن باز وابن عثيمين مدحوهم وأثنوا عليهم خيرًا! فهذا من تلبيسهم على الناس.

فالشيخ ربيع -حفظه الله- هو محنة هذا الزمان، فمن أحبه كان سلفيًا، ومن أبغضه كان حزبيًا مبتدعًا.

وأهل السنة يمتحنون الناس أيضًا بأهل البدع والأهواء، فمن أحبَّهُم كان مبتدعًا، ومن أبغضهم كان سلفيًّا.

ومن الأمثلة على هؤلاء في هذا الزمان: يوسف القرضاوي فمن أثنى عليه وأطراه ومدحه -كحال كثير من الملبسين أمثال حسام الدين عفانة وغيره- فهو مثله مبتدع ضال مضل، ومن حذر منه وأبغضه، وتبرأ منه فهو سني على الجادة، مع تبرئه من باقي رؤوس الأحزاب والبدع كأمثال سيد قطب، وحسن البنا، وتقي الدين النبهاني، ومحمد إلياس، والمودودي، والجفري، والحدادي، والحبشي، وغيرهم.

هذا ما وقفت عليه من تأصيلات فاسدة، وأخطاء شنيعة وقع فيها الشيخ

---

(١) ويدخل معهم علي الحلبي كما بلغنا عن الثقات أنه يطعن في الشيخ ربيع في مجالسه الخاصة، وما الشريط المسجل الذي سمعناه -وهو يصف كلام الشيخ ربيع بأنه فتنة وأن الشيخ يكيل بمكيالين ويزن بميزانين- إلا أكبر شاهد على ذلك.

الحلبي -هداه الله-، أسأل الله العظيم أن يرجع عنها، وأن يرجع إلى العلماء الربانيين الكبار الذين شابت لحاهم في العلم وطلبه.

والله من وراء القصد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكتب

سعد بن فتحي بن سعيد الزعتري

١٨ رمضان ١٤٢٩هـ

الخليل - فلسطين

❊ ❊ ❊ ❊

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله، والـحَمْدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتَّبع هداه..

أما بعد؛ فهذا نصُّ ثناء شيخنا العلامة ربيع بن هادي الـمدخلي - حفظه الله تعالى - على كتاب «تنبيه الفطين»، فيما نقله الشيخ أحمد بازمول ونشره على شبكة سحاب السلفية:

قال الشيخ أحمد بازمول: «فأبشر كل السلفيين في كل مكان بهذه البشرى السارة ألا وهي تزكية شيخنا حامل راية الـجرح والتعديل ربيع بن هادي الـمدخلي -حفظه الله تعالى- لكتاب «تنبيه الفطين لتهافت تأصيلات علي الْـحلبي الـمسكين» بقلم: الشيخ أبي عبد الرحمن سعد بن فتحي بن سعيد الزعتري، فقد سألته حفظه الله تعالى عن رأيه في الكتاب؟ فقال -حفظه الله تعالى-: «قد قرأت الكتاب كاملاً، وقد أجاد فيه مؤلفه، وتعقب الحلبي في مسائل كثيرة متعددة جانب فيها الـحلبي وجه الصواب، وهو ردٌّ علمي قوي ما شاء الله تعالى، جزى الله مؤلفه خير الْـجَزاء».

وكتبته

في: ١٥/ ١/ ١٤٣٠هـ

قلت: وقد سألت بنفسي شيخنا العلامة ربيع عن رأيه في هذا الكتاب، وذلك في شهر جمادى الآخر ١٤٣٠؟ فقال - حفظه الله ونفع بعلمه - : «ردٌّ قوي، فرغم أنه موجز إلا أنه - في ظني - من أقوى ما كُتِب في الرد على تأصيلات الـحلبي الأخيرة». وصلى الله على محمد وآله وسلَّم.

وكــــتب

أبو عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان



دار علم السلف
Abdelaala@hotmail.com
018 / 0464397